

# المعاملات الحديثية وأحكامها

تأليف

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

عبد الرحمن عيسى

مدير نفتيش العلوم الدينية والعربية بالأزهر

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار  
القاهرة

# المعاملات والحديث وأحكامها

تأليف

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

عبد الرحمن عيسى

مدير تفتيش العلوم الدينية والعربية بالأزهر

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبعة مخبر للنشر: ١٩٩٣



## بسم الله الرحمن الرحيم

### كلية فضيلة الأستاذ الكبير وكيل الجامع الأزهر

اطلعت على كتاب المعاملات الحديثة وأحكامها لمؤلفه الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن عيسى مدير تفتيش العلوم الدينية والعربية بالأزهر ، وقد حرصت على مناقشة المؤلف في كل ما ذكره من حقائق هذه المعاملات ، وجميع ما بينته من الأحكام لكل معاملة منها ؛ لأن هذا الكتاب يعتبر الأول في موضوعه ، وقد استمر اتصالى بالأستاذ المؤلف فكلما انتهى من بحث ناقشته حتى انتهى الكتاب إلى هذه النهاية الحميدة .

وأقرر أنى مقتنع بصحة الأحكام التى ذكرها المؤلف فى هذا الكتاب للمعاملات الحديثة المبينة فيه .

كما أشكر للأستاذ المؤلف مجهوده الذى لمسته فى تحقيق هدف للأزهر كان يتطلع إلى تحقيقه منذ أمد طويل ، وأسأل الله أن يمجزه خير الجزاء .

محمد نور الحسن

وكيل الأزهر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلية فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ إبراهيم البرمبالي

أستاذ التفسير بكلية أصول الدين

اطلعت على كتاب المعاملات الحديثة وأحكامها لمؤلفه الأستاذ الجليل  
الشيخ عبد الرحمن عيسى مدير التفتيش بالأزهر، وقد بحثت المعاملات التي  
أشتمل عليها ودققت النظر في جميع الأحكام التي بينها لكل معاملة منها :

وأقرر أنني قد اقتنعت بصحة هذه الأحكام وقاض قلبي اطمئناناً إليها ،  
ولا يسعني إلا أن أقدر للأستاذ المؤلف بجهوده الشاق في تعرف حقائق  
هذه المعاملات ، وجهوده المضنية في استنباط حكم كل معاملة منها ، واقه  
أسأل أن يمنحه المثوبة ويديم له التوفيق .

إبراهيم البرمبالي

أستاذ التفسير بكلية أصول الدين





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على محمد خاتم رسل الله ، وعلى آله وصحباته  
ومن اهتدى بهديه واستمسك بسنته .

وبعد : فهذا كتاب يحقق هدفا للأزهر طال انتظاره ، أقدمه للمسلمين  
عامة ، ليتعرفوا منه أحكام ما جد لهم من معاملات مالية ، وأنظمة اقتصادية ،  
كثيراً ما طالبوا رجال الدين ببيان أحكامها ، كما أقدمه لإخواني أبناء  
الأزهر خاصة ولا سيما الذين قرروا عليهم في منهاج الفقه دراسة المعاملات  
الحديثة وأحكامها ، فقد اشتمل هذا الكتاب على ذلك المقرر كما اشتمل  
على غيره من المعاملات الحديثة والموضوعات العامة ، ولى عظيم الرجاء  
أقدم به إلى كلا الفريقين .

فأما إخواني المسلمين فإني أرجو من كل مسلم يريد ممارسة إحدى هذه  
المعاملات ويرى أنها غير مستوفية ما بيننا من شروط صحتها ، أن يعمل ما في  
استطاعته لاستيفائها بجميع شروط صحتها كما ذكرنا .

كذلك أطلب من كل مسلم يتولى إدارة شئون بنك أو شركة أو  
مصلحة أو جمعية مما بيننا حكم معاملاتها ، إذا رأى بعد اطلاعه على هذا  
الكتاب أن بعض المعاملات التي تمارسها الجهة التي يباشر شئونها يخالف  
ما بيننا من حكمها ، أن يبذل جهده ويعمل كل ما في وسعه لاستيفاء هذه المعاملة  
شروط صحتها وجوازها شرعاً بمساعدة لإخوانه المسلمين على التمسك بدينهم  
وتعاوننا على البر والتقوى .

كل ذلك ليطمئن المسلم على أنه لا يمارس بمعاملته المالية عملا يسخط الله ورسوله ، ولا يرتكب بنشاطه الاقتصادي حالا تستوجب عذاب الله والحرمان من فضله .

وأما رجائي إلى إخواني أبناء الأزهر فإني أطلب من السادة أساتذة الكليات ومن السادة مدرسي المعاهد الدينية أن يدققوا البحث في كتاب المعاملات الحديثة وأحكامها ؛ لأنه الأول في موضوعه ، ولا أدعى العسمة ، وفوق كل ذي علم عليم . والله أسأل أن يمنحنا جميعا التوفيق لطاعته ، وبهنا لذة رضاه وبحيته .

## مقدمة

لقد ختم الله تعالى الرسالات برسالة رسوله محمد بن عباده ، الذى أرسله إلى الناس كافة بدين الإسلام ، ذلك الدين القيم ، الملائم لحال جميع البشر فى كل زمان وكل مكان ، والباقي ما بقى الزمان ، والذى لا يتهى إلا إذا انتهى الحدثنان .

والإسلام عقيدة ، وعبادة ، ومعاملة .

أما عقيدة الإسلام فهى محدودة لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان ، وقد يئنها رجال الدين خير بيان ، وكل ما يتصور أن يحدث بالنسبة للعقيدة بحث ما يحد من شعبات يثيرها بعض الضالين ، ودفعها بالحجة والبرهان ، مع تطوير البحث وتطور البرهان بما يلائم ذلك الزمان ؛ حتى تتضال الشبهات اقتضاها ، ويرداد الحق اقتضاها .

وأما العبادات التى جاء بها الإسلام فمحدودة أيضا ، لا تقبل الزيادة أو النقصان ، وقد وفاها الأئمة المجتهدون - رحمهم الله - حقها من البحث والتحقيق وفضلوا أحكامها تفصيلا ليس بعده مزيد .

وأما المعاملات التى شرعها الإسلام ، فإنها تتصل بأعمال العباد فى معاشهم ، وللناس فى كل زمان ألوان من المعاملات ، وتحدث لهم منها أشكال مختلفة ، والأئمة السابقون لم يألوا جهدا فى بحث ما كان فى عصورهم من معاملات الناس ، واستنباط الأحكام لكل معاملة منها ، فجزم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

• هذه العلامة تدل على أن ما وضعت بجانبه ليس من المقرر فى منهاج الأزهر .

ولكن تصرفات الناس ومعاملاتهم لا تقف عند حد كما قدمنا ، فقد حدثت لهم في هذا الزمان معاملات ، وجدت لهم أنظمة مالية ابتكرتها عقول رجال المال والاقتصاد ، وانتظر الناس من رجال الدين أن يبشروا حقائق هذه المعاملات ، ويبينوا أحكامها ، واشتدت حاجة المسلمين إلى ذلك وارتفعت الأصوات من جميع الجهات ، تطالب رجال الدين ببيان أحكام هذه المعاملات ؛ لأن الدين كما بينا باق مابقي الزمان ، ولا يمكن أن يقف مذهولا أمام ما جدّ للناس من تصرفات مالية ، وأنظمة اقتصادية ؛ لأنه شرع للناس قواعد عامة لمعاملاتهم ، وأمرهم بالمحافظة على أموالهم ، وإيتاء كل ذي حق حقه ، وأن تبني معاملاتهم على التراضي بينهم ، وحرّم عليهم فيها الظلم واستغلال حاجة المحتاجين ، وانتهاز الفرصة مع المضطرين ، كما حرّم عليهم الربا ، والكسب الحرام ، وبالجملة شرع لهم كل ما يصون معاملاتهم من النزاع ، ويضمن لحقوقهم فيها عدم الضياع .

وأخيرا رأى الأزهر أنه المستول الأول في هذا الزمان عن بيان أحكام هذه المعاملات للناس؛ فقرر في سنة ١٩٥٤ دراسة المعاملات الحديثة مع بيان أحكامها في مادة الفقه لطلاب القسم الثانوى بالأزهر ، وكلف ببحث حقائق هذه المعاملات وبيان أحكامها الأساتذة الذين يدرسون مادة الفقه ، ومضت سبع عجاف لم يتقدم فيها أحد من الأساتذة بهذا البحث وذلك لبيان ، ومشيخة الأزهر على علم بأن الأساتذة لم يبشروا ، والطلاب لم يدرسوها ، ولهذا لم تحاول مرة أن توجه في مادة الفقه سؤالا عن إحدى هذه المعاملات ، وبقي المتأخر جبرا على ورق طيلة سبع سنين .

ولما كنت أعلم أن تحقيق هذا الهدف فرض كفاية على رجال الدين ، وأن قصيرهم في أدائه يوقعهم جميعاً في العصيان والإثم ، ألزمت

نفسى أداء هذا الواجب مهما عظم وأحاطت به الصعاب ، وكان لزاما على أن أبدأ العمل بالاتصال بأساتذة العلوم التجارية ورجال المال والاقتصاد ؛ لأكون على بينة من حقيقة كل معاملة من هذه المعاملات ، وقد فعلت ، كما بحثت في بعض كتبهم حتى وسمعت لى حقائق هذه المعاملات ناصعة ، ثم بذلت جهدى لإعطاء كل معاملة الحكم الشرعى الذى أعتقد أنه يلائمها ، وكان معولى فى ذلك على البحث فى الفقه الإسلامى وقد عرضت بعض شروط اجتهادية لبعض المعاملات ، فوقفت منها موقف المجتهد الذى يبذل جهده ، ثم يبدى رأيه ، وإن خالف غيره ، وكان ذلك والحمد لله قليلا .

وقد راجعت بعض رجال الدين بمن أعتقد فيهم العلم الغزير وسعة الأفق ودقة البحث وبعد النظر ، حتى اتهمت إلى ما أقدمه للمسلمين عامة ، ولأبناء الأزهر خاصة ، على أنى أقرر أن هذه خطوة أولى ، ولعل الله ييسرلى خطوة ثانية أعيد فيها البحث أوسع من هذا .

ويجب على مع أداء هذا الواجب أن أنه إلى أمرين خطيرين .  
أولهما : ويتعلق بما ذكرناه فى هذه المقدمة أنه ، قد حدثت لبعض الناس آراء زبغ وضلال ، فريق متحل الوجودية ويستمسك بالإباحية ، وفريق يرى لا سلطان على النفوس إلا للضمير ، وأنه يجب الخضوع له ، فأراه حسنا فهو حسن ، وما رآه قبيحا فهو قبيح ، وإن لم يكن ذلك عن طريق السماء ، بل وإن خالف ما جاء به الأنبياء ، وفريق يرى أن العبادات التى جاء بها الإسلام إنما شرعت لتزكية النفوس وتعليلها بمكارم الأخلاق ، فإذا كان المرء مستقيما متحليا بالأخلاق الكريمة سقط عنه التكليف بالعبادات ، أو بالأحرى كان تكليفه بالعبادات غير ذى موضوع وجاز له ترك الصلاة

والصيام والزكاة وسائر العبادات ، وغير هؤلاء وهؤلاء من فرق ذات نحل  
من الضلال والإلحاد .

ولما باشر رجال الدين أداء واجبهم نحو هذه الفرق ، وفضحوا ضلالها  
وبينوا للناس كفرها وإلحادها ، ارتفعت لبعضهم صيحات ورموا رجال الدين  
بالمجرد . منسرين بأن دين الإسلام دين يلائم حال جميع البشر في كل زمان ومكان ،  
وزعموا أنه مرن لا يجمد في وجه هذه الآراء الموجودة في هذه الأيام ،  
ولكن رجال الدين هم الجامدون ، ولم يكتسبوا من روح الإسلام المرونة  
ومؤالفة المصلحين .

ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ! فهل ملازمة  
الإسلام لحال البشر في جميع الأزمنة والأمكنة تتسع لقبول ما يهدمه  
وينقضه ؟ وهل مرونة الإسلام تسمح بأن يبسط جناحيه على هذا الضلال  
ويتلام مع هذا الزيغ والإلحاد ، إذا صح أن يلتزم الإسلام مع هذا الإلحاد  
فقد صح أن يجتمع الصندان : الإيمان والضلال ، بل صح أن يجتمع التقيضان :  
الإيمان واللا إيمان .

لقد بينا أن عقيدة الإسلام محدودة ، وعباداته محدودة ، ومع هذا فهو  
ملائم لحال جميع البشر في كل زمان ومكان ، ومعنى ذلك أن ما جاء به  
الإسلام من العقائد وما شرعه من العبادات والمعاملات قد أرسل الله به  
محمد بن عباده يدعو إليه جميع البشر من عبده إلى أن تزول الأرض وما عليها ؛  
لأن الله الذي أرسله هو العليم بحال عباده وما يصلح لهم ؛ فشرع لهم ما بامتناله  
تنحقق سعادتهم ، فصلاحهم وفلاحهم بالتزام ما شرعه لهم ونبذ كل ما عاقله  
من ضلال وإلحاد ؛ لأن ما شرعه هو الخير والحق الخالص الذي لا يأتيه  
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .<sup>١٠</sup>

فعل كل مسلم يدين بأن الإسلام دين يلائم حال جميع البشر من لدن رسول الله محمد بن عبد الله إلى أن ينتهى هذا العالم ، أن يكون على بيته من هذا المعنى الذى قررناه ، وأن يحذر زيغ هؤلاء الصالحين الذين يستترون زوراً وبهتاناً خلف ستار ملامة الإسلام لحال البشر أجمعين .

الامر الثانى : ويتعلق بموضوع الكتاب ، هو الربا وقد روى فيه علماء الحديث كثيراً من الأحاديث وأكثر فيه الكلام رجال الفقه ، وأرى أن أذكر فيه كلمة مختصرة اختصاراً يتناسب مع هذا الكتاب ، نلم بمجمل ما ذكره فأقول :

الربا لغة : الزيادة ، وشرعاً : الزيادة فى أشياء مخصوصة (سنيها فيما يأتى) وقد ثبت تحريم الربا بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين ، فمن الكتاب قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » . والآيات التى سنذكرها فيما بعد ، ومن السنة أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : ( اجتنبوا السبع الموبقات . قيل يا رسول الله ماهى ؟ قال الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات ) .

وقد وردت فى السنة عدة أحاديث تدل على أنه يشترط فى بيع بعض الأجناس شروط خاصة زيادة على ما يشترط فى البيع عامة ، وهذه الأجناس ستة : القمح والشعير والتمر والملح والذهب والفضة ، فإذا بيع بعض جنس منها ببعضه اشترط الحلول والتقايض فى المجلس ، وانماثل كيلا إن كانا بما يكال ، ووزناً إن كانا بما يوزن ، وإن بيع بعض جنس من الأربعة المطعومة ببعض جنس آخر منها ، أو بيع الذهب بالفضة اشترط الحلول والتقايض فقط . فإن لم تتحقق فى بيع هذه الأجناس الشروط المذكورة كان البيع فاسداً

وكان من الربا المحرم شرعاً ، وقد أطلال الفقهاء في بيان أحكام بيع هذه الأجناس ، وجرى الخلاف بين العلماء هل هذا الحكم خاص بالأجناس الستة المذكورة أم يتحقق في غيرها مما يشبهها ؟ فحكى عن طاووس وقتادة أنهما قصرا الربا على هذه الأجناس ، وهذا مذهب داود وجميع أهل الظاهر ، ونفاة القياس ، وقالوا ما عدا هذه الأجناس يبقى بيعها على أصل الإباحة بقوله تعالى : « وأحل الله البيع » .

ورأى غير الظاهرية أن حكم الربا غير خاص بهذه الأجناس الستة ، بل يتعداها إلى الأجناس التي تشبهها في علة الربا ، ولكنهم اختلفوا في علة الربا في هذه الأجناس ، فريق يقر بأن العلة الطعم في المطعم ، والثنية في الذهب والفضة ، وفريق يرى أن العلة الوزن في الموزون ، والكيل في المكيل من المطعومات والتفدين ، وفريق يرى أن العلة الوزن في الموزون ، والكيل في المكيل وإن لم يكن مطعوما ولا نقداً ، كالقطن والصوف .

وترجع أنواع الربا في الجملة إلى ثلاثة : ربا الفضل ، وربا النسئة ، وهذان يحرمان في الأجناس المذكورة ، ويزاد عليهما نوع ثالث هو ربا القرض ، وهو الزيادة التي يأخذها المقرض ، وأرجع بعضهم أنواع الربا إلى نوعين : ربا الفضل ، وربا النسئة ، وأرى أنها ترجع إلى نوعين : ربا البيع في الأجناس المذكورة ، وربا القرض المسمى ربا النسئة ، وسيأتى أن إطلاق لفظ الربا في ربا البيع إنما هو للتفطيع أو لأنه ذريعة إلى الربا ، فرجع الربا إلى نوع واحد هو ربا النسئة . ويلزم أن تبحث أي هذه الأنواع هو الربا الذي توعد الله على عدم تركه بالحرب ، في قوله : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين » . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، كما توعد عليه بأشد العذاب في قوله : « وأحل الله البيع وحرم الربا » ، فن جاءه موعظة من



ربه فاتهى فله ماسلف، وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، الذى أراه أن هذا الوعيد والتريد إنما هو بالنسبة لربا النسبة المسمى ربا القرض وربا الدين ، سواء كان الدين عن طريق السلف أم عن طريق بيع بضمن مؤجل ، فقد قال علماء الحديث فى هذه الآيات : إن ربا الجاهلية الذى حرمه الله وهدد عليه بالحرب فى هذه الآيات : أن يكون للرجل على آخر دين إلى أجل فإذا حل الأجل ولم يجد المدين وفاء لدينه وعجز عن الدفع ، قال لدائته زدنى فى الأجل وأزيدك فى الدين ، أو يقول : الدائن للمدين : إما أن تدفع وأما أن ترقى ، فيغفلان ، هذا يضاعف الدين وذاك يطوى الأجل أى يضاعفه ، وقد سئل الإمام أحمد عن الربا الذى لا يشك فيه ، فأجاب بهذا الذى ذكرناه فى ربا الجاهلية : فهذا هو ربا الجاهلية الذى نزلت فيه الآيات المذكورة ، وهو المسمى ربا النسبة ، وربا القرض ، وقد روى البخارى ومسلم عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا ربا إلا فى النسبة ) ومن هنا نقل عن ابن عباس أنه لا يحرم إلا ربا النسبة ، ولكن بيع الأجناس التى وردت فيها السنة بشروط خاصة حرام عند فقد الشروط ، وهذا البيع قد أطلق عليه فى بعض الأحاديث اسم الربا ، لتفظيحه أولانه ذريعة إليه ؛ لهذا أرى الأخذ بحديث أسامة ، وأن الربا خاص بربا النسبة ، وما ذكر من إطلاق لفظ الربا على بيع بعض الأجناس إنما هو للتحويل بل قد أطلق اسم الربا على بعض المعاصى القولية التى لاتتنصل بالمعاملات المالية ، فى حديث البزار بسند قوى ( من أربى الربا استطالة المرء فى عرض أخيه ) وأحاديث أخر عند أبى يعلى وأبى داود والبيهقى والطبرانى .

وقد قرر ابن القيم أن الربا نوعان : جلى محرم لذاته وهو ربا النسبة ، وخفى محرم لغيره وهو ربا الفضل ، فإنه إنما حرم لأنه يكون ذريعة لربا النسبة ، وقد صرح بهذا فى بعض الأحاديث ، وقد جعل بعض العلماء الفرق بين ربا النسبة

وربما الفضل كالفرق بين الزنا والنظر إلى الأجنبية بشهوة أو لمس ، فإنه إنما حرم لأنه يكون ذريعة للزنا .

والذى يهمننا أن نبينه هنا أن الربا الحاصل فى هذا الزمان فى المعاملات الحديثة مع البنوك أو الشركات أو المصالح أو الأفراد ، إنما هو ربا القرض ، لا ربا بيع الأجناس التى ذكرناها ، ويدعوننا هذا إلى تخصيص ربا القرض بالكلمة الآتية :

القرض ويسمى السلف ، يطلق بمعنى الإقراض أى إعطاء الشخص غيره مقدارا من المال على أن يرد مثله ، ويطلق على المال المذكور ، والقرض بمعنى الإقراض مندوب ومستحب شرعاً ؛ لأن به تفرج كربة عن أخ مسلم وعروناً له ، وقد روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من نفّس عن مسلم كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه ) ، ويطلب من المقرض أن يحرص على سداد هذا الدين ، ويستحب له أن يكافئه المقرض عند السداد بمنحه زيادة على القرض ، يستدل العلماء على ذلك بأدلة عامة وخاصة ، أما الأدلة العامة فنحن نقوله صلى الله عليه وسلم : ( من أتى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له ) . وأما الخاصة فنحن ما روى أبو رافع ( أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكراً ( بغير آله خمس سنين ) فقدمت على النبي صلى الله عليه وسلم إبل الصدقة ، فأمر أباً رافع أن يعطى الرجل بكراً فرجع إليه أبو رافع فقال يا رسول الله لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً ( بغير آله ست سنين ) فقال : أعطه فإن خير الناس أحسنهم قضاءً ؛ لهذا قرر العلماء استحباب إعطاء المقرض زيادة على القرض ولو كانت الزيادة من جنس الدين ، فيجوز عطاؤه مائة دينار وخمسة ، سداداً لقرض قدره مائة دينار .

قال العلماء هذا إذا كانت الزيادة غير مشروطة ، فإن كانت مشروطة سواء شرطها المقرض أم شرطها المقرض كانت ربا وهو المسمى ربا القرض ، وهو محرم شرعا بآيات الربا التي ذكرناها سابقا ، وبما روى عن فضالة بن عبيد ( كل قرض جرّ منفعة فهو ربا ) قالوا لأن المعنى في موضوع القرض الإرفاق والمعاونة ، فإذا شرط فيه لنفسه منفعة خرج عن موضوعه فنعت محتمة ، فكل قرض شرط فيه زيادة يكون ربا .

وهنا بحث . هل الربا خاص بما كان في الجاهلية ؟ وذلك إذا عجز المدين عن سداد الدين بعد حلوله فيزيد في الدين ليزيد الدائن في الأجل ؛ لأن المدين قد زاد في الدين تحت تأثير الضائقة المالية والعجز عن السداد ، فهو مضطر أن يزيد ، أما من يريد الاستدانة على أن يزيد على الدين عند سداده فهذا لا يزال مالكا أمر نفسه يستطيع الرفض كما يستطيع القبول ، فلم يكن مضطرا إلى قبول الزيادة كالمدين بالفعل الذي عجز عند حلول الدين عن السداد .

هنا من جهة ، ومن جهة أخرى هل هذه الزيادة خاصة بما كان يفعله الجاهلية من التضعيف في النقود وفي سن الإيل ؟ إذ يضاعف الدائن الأجل ويضاعف المدين الدين ، وبعبارة أخرى هل هذه الزيادة يلاحظ فيها أن تكون فاحشة ويطلق عليها اسم الربا الفاحش ، هذا رأى يجب أن يبحث لئلا من وجهة تدعو إلى التحويل عليه ، وقد سارت عليه بعض الحكومات الإسلامية ومنها مصر فحرمت الربا الفاحش فقط ، وجعلت عليه عقوبة ، وقدرت الربا الفاحش بما زادت قائمته على ٩٪ .

أما أن الربا هو ربا القرض مطلقا ، سواء حصل الاتفاق على الزيادة من ( ٢ - المعاملات الحديثة )

أول الأمر أم عند حلول الدين والعجز عن الوفاء ، وسواء كانت الزيادة فاحشة أم غير فاحشة ، متى كانت مشروطة سواء شرطها الدائن أم المدين .

بهذا قال الفقهاء ونحن نوافقهم ، إذا شرط الزيادة الدائن أو شرطها المدين مع علم الدائن قبل عقد القرض .

أما إذا التزم المقرض دفع الزيادة بمحض اختياره ولم يعلم بذلك الدائن فلا نوافق على أن ذلك يكون ربا ؛ لأنه لو دفعها المقرض من تلقاء نفسه بدون أن يشرطها المقرض وبدون أن يشرطها المقرض لم يكن ذلك ربا . ياتفاق بل ذلك مندوب ومستحب كما بينا ، فإذا التزم المقرض أن يفعل هذا المندوب مكافأة لمن أقرضه على ما أسدى إليه من معروف فهل ذلك الالتزام بمحض الرغبة يقلب هذا المندوب محرما ، أم المعقول أنه يقلبه واجبا محتما كالنذر أو كالجعل الذي التزم في مقابلة عمل ؟ وهذا هو الذي نراه . ولكن إذا علم الدائن بذلك الالتزام قبل العقد حرم القرض لأنه ربا كان هو الدافع له على أن يقرض ، فيكون ربا القرض إذا كان الدائن هو الذي شرط الزيادة أو علم قبل القرض بأن المقرض شرطها ، وما روى عن فضالة بن صيد لاحجة فيه ؛ لأنه من كلام فضالة لامن قول رسول الله ، على أن قوله هذا ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) يتنافى مع ما ثبت من أن الرسول أعطى زيادة على القرض ، وقال : خيركم أحسنكم قضاء ، ولهذا اضطرب العلماء إلى تأويله بأن ذلك إذا كانت الزيادة مشروطة .

وقول العلماء : إن موضوع القرض الإرفاق والمعاونة متحقق هنا أيضاً لأن المقرض قدم قرضه إرفاقاً بالمقرض ومعاونة له ، فلم يخرج القرض عن موضوعه ، ولكن المقرض التزم باختياره مكافأة المقرض على

ما أسدى إليه من جميل، والتزم ذلك كما يلتزم المرء رد التحية بأحسن منها .

والنتيجة لهذا البحث أن يكون ربا القرض عاصا بالزيادة على القرض إذا شرطها المقرض أو شرطها المقرض مع علم المقرض قبل أن يقرض .

وسأني في بحث إنشاء البنوك الإسلامية أن العلماء قرروا أن المحرمات قسمان ، جلي محرم لذاته ومنه ربا النسئة وهو يباح عند الضرورة ، وخفي محرم لغيره ومنه ربا الفضل ويباح عند الضرورة أو الحاجة ، وقد بين ذلك ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين (راجع الصفحات من ٣٦٥ من الجزء الثاني) وبناء على ذلك إذا نزلت بالشخص ضرورة لا تدفع إلا بقرض ذي فائدة فله أن يقرض بمقدار ما يدفع الضرورة ، والمرجع في وجود الضرورة ومقدار ما تدفع به إلى ضمير المسلم ، وشأنه - وهو يبحث مثل ذلك - أن يحرص على سلامة دينه .

## منهاجنا بالنسبة للربا

ومنهاجنا في هذا الكتاب بالنسبة للربا أن الشخص إما أن يكون مقرضاً ، وإما أن يكون مقرضاً ، وبعبارة أخرى إما أن يكون مديناً وإما أن يكون دائماً ، فإن كان مقرضاً من أحد الأفراد فكل زيادة يشترطها المقرض تكون ربا ، قليلة كانت أم كثيرة ، وإن كان مقرضاً من بنك كان ذلك ربا أيضاً ؛ لأن البنك لا يقرض إلا بفائدة ربوية لا تقل عن ٦٪ . وقد يقرض من البنك بأمر الحكومة ومن حسابها بفائدة قدرها ٣٪ ولا يكون ذلك ربا وذلك كاقتراض المشتركين في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي من بنك التسليف الزراعي ، وكاقتراض المشتركين في الجمعيات التعاونية للصناعات المتعددة من البنك الصناعي ، ومقدار الفائدة هنا يعتبر منه جزءا للمساهمة في مصروفات البنك العامة والخاصة بالنسبة للقرض ، وباقي الفائدة يعتبر جزءاً من ربح مضاربة وقراض ، إذ أن هذا القرض يستغل في وجه مباح شرعاً هو الزراعة أو الصناعة وذلك الاستغلال ينتج ربحاً تعتبر الزيادة على ما يستحقه القرض من المصروفات جزءاً من هذا الربح .

وقد يقرض البنك بأمر الحكومة ومن حسابها بفائدة قدرها ٣٪ . ويكون القرض ربا أو مشكوكا في كونه ربا ، وذلك كاقتراض الجمعيات التعاونية للبناء من بنك الائتمان العقاري بفائدة قدرها ٣٪ . وذلك ؛ لأن مقدار الفائدة ربما يكون زائداً عما يلائم أن يساهم به القرض في مصروفات البنك ، وهذا القرض إنما يستغل في إنشاء مسكن للمقرض ولا يستغل في مشروع ينتج ربحاً ، فلا يمكن توجيه الزيادة إلى ناحية مباحة تنتج ربحاً فيكون القرض من الربا المحرم أو على الأقل تشوبه شائبة الربا ويكون الاحوط تركه .

وإن كان الشخص مقرضاً ومثله المودع ، فإن أقرض الحكومة أو أودع إحدى مصالحها كان ذلك جائزاً أو كان له أن يأخذ ما تعطيه من فائدة باعتبارها جزءاً من ربح مضاربة وقراض ؛ لأن الحكومة تستغل هذا المال في وجوه مباحة شرعاً .

وإن أقرض بنكاً أو أودعه كان ذلك حراماً إن كان بفائدة مهما قلت الفائدة ؛ لأن البنك لا يستغل هذا المال في أغلب الأحيان إلا في الربا وقد بينا كل ذلك بتفصيل وإيضاح في مواضع من هذا المؤلف .

هذا منهاجنا بالنسبة للربا في الكتاب عجلنا الفائدة بالتنصيص عليه حتى لا يحصل اضطراب ، ومن الله التوفيق ، وبه العصمة من الزلل ؟  
عبد الرحمن عيسى

## • البنوك

### نشأتها - أنواعها - عمليات كل نوع

البنوك : هي بيوت المال يجمع فيها ويحفظ ودائع وغير ودائع ، عملات وطنية وعملات أجنبية ، صعبة وغير صعبة .

ولفظ البنك مأخوذ من كلمة (بانكو) الإيطالية - كان الضيارقة يجلسون في المواقف والأمكنة العامة للائتمان بالتقود (الصرف) وأمامهم مناضد . عليها تقودم تسمى (بانكو) بالإيطالية فأخذت منها كلمة (بنك) . ونقلت إلى العربية . ثم حصل توسع في الاستعمال إذ صارت كلمة بنك تدل على مايتصل بجميع عمليات البنوك الآن . ولم تقتصر على الصرف ، وقد يستعمل لفظ (مصرف) بكسر الراء مكان كلمة بنك مع التوسع المتقدم في الاستعمال .

وبواسطة البنوك تتم جميع العمليات التي تتطلبها التجارة والزراعة والصناعة وال عمران . فهي بحق عماد النشاط الاقتصادي وينبوع الثروة والمال .



## • نشأة البنوك

وقد كانت نشأة البنوك نتيجة لتطور عمليات المحافظة على الأموال على النحو الآتي :

كانت طبيعة التجارة في المجوهرات والمصوغات تتمحور على من يمارس هذه التجارة أن يعنى بالمحافظة على هذه المجوهرات والمصوغات عناية فائقة ، ولهذا كان هؤلاء التجار يعدون لها الخرز الوثيق المتين ويضعونها فيه تحت حراسة قوية يقفلة ، وقد دفع ذلك كثيراً من أصحاب الأموال والمجوهرات إلى أن يودعوا أموالهم ومجوهراتهم لدى بعض هؤلاء التجار بمن عرفوا بالأمانة طلباً للحفظ والأمن ؛ نظير أجر يدفعونه ؛ لأن المحافظة على هذه الودائع كانت تكلف هؤلاء التجار نفقة مستمرة ، وذلك بدوام صيانة الأبنية والخزائن وقوة الحراسة لدفع أى اعتداء محتمل ، وكان التاجر يعطى المودع إيصالاً بما أودعه ، فإذا رغب أحد المودعين فى وفاء دين عليه ، سحب بعض ما أودعه وخصمه على ظهر الإيصال ودفعه لدائته ، وربما أسرع هذا الدائن بإيداعه وربما كان إيداعه عند نفس التاجر الذى كان مودعاً لديه أولاً ، فتعود الوديعة ثانياً إلى نفس المودع لديه ولكن لحساب مودع آخر ، ثم تطورت العملية فأصبح للمودعين حق تداول ماله بينهم من إيصالات ، ولما كثرت عمليات الإيداع عند التجار المذكورين وكثر دوران الودائع لديهم ، تطورت هذه العملية حتى صارت حرة وأنشئت لها منشآت خاصة تخصصت لعملياتها ، وهذه المنشآت هى البنوك .

وكان مما سارع في نشأة البنوك زيادة على ما تقدم ذكره كثرة النقود المعدنية ، إذ كان حفظها لدى أصحابها يقتضى أن يخص كل واحد لنقوده المعدنية مكانا كبيرا يودعها فيه ، فتعرض للسرقة فأنشئت البنوك لتكون يبيت المال وأحرازه الوثيقة .

وبتطور التجارة وانتشارها وتعدد ألوانها وعملياتها تعددت عمليات البنوك وتعددت أنواعها ، وتخصص كل نوع منها لعمل معين ، وسنبين ذلك قريبا .

## • إنشاء البنوك الإسلامية

منذ أكثر من خمسين عاما تقريبا . قامت في البلاد الإسلامية حركة قوية نحو تأسيس بنك إسلامي ، ونعني بالبنك الإسلامي أن يكون مؤسسه أو أكثرهم من المسلمين ؛ وأن تكون أسهمه أو أكثرها ملكا للمسلمين . بحيث تكون السلطة في شئونه وإدارته بأيدي المسلمين . وانقسم المسلمون على ما هم ورجال الفكر منهم على إنشاء هذا البنك ، ومنشأ النزاع أن من عمليات البنك الأساسية الإقراض والاقتراض بالربا . وذلك من كبار المحرمات .

وقد رأى بعض رجال الدين بالهند جواز إنشاء بنك إسلامي مستندا إلى أن بعض الفقهاء يرى أن المعاملات الفاسدة تجوز مباشرتها في البلاد غير الإسلامية . ومن ذلك عمليات الربا التي يباشرها البنك فيجوز إنشاء بنك في الهند ؛ لأنها ليست بلدا إسلاميا وذلك قبل تقسيمها إلى باكستان والهند . ورأى بعض رجال الدين بالمملكة العثمانية . وقد كانت مقر الخلافة الإسلامية جواز إنشاء ذلك البنك ؛ اعتمادا على عمل حيلة من الحيل تسمى المبايعه الشرعية .

ورأى بعض رجال الدين في مصر عن يعتمدون على الدليل والبرهان لا على رأى ضعيف أو إحدى الحيل ، جواز إنشاء بنك إسلامي بناء على أن الضرورة تدفع إلى ذلك .

ويرجع هذا الرأى إلى أن البحث في موضوع الربا يتحقق من جهتين : الأولى - الجهة النظرية العقلية وتبنى على أن كل ما جاء به الإسلام من الأحكام خير وإصلاح للبشر . ومن ذلك تحريم الربا ؛ لأننا لو فرضنا أن جميع الأمم تجنبت أكل الربا وأعطى الواجدون المعدين قرضا حسنا ، واكتشفوا من الكسب بموارده الطبيعية ، كالزراعة والتجارة والصناعة لازدادت

مدنيهم ارتقاء بنائها على أسس الفضيلة والرحمة والتعاون ، فاشعره الإسلام من تحريم الربا راع إلى الجمع بين الفضيلة والمدنية . وهذا أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا .

الثانية - الجهة العملية بحسب حال المسلمين الآن . فإتنا نعيش في زمن ليس فيه دول إسلامية بلغت من القوة بحيث تستطيع الاستغناء عن خالفها ، وإنما زمام العالم في أيدي أمم مادية قبضت على أزمة الثروة في العالم . ولها طرق كسبها ومن هذه الطرق الربا ، والامم الضعيفة عيال عليها .

فن جارها في طرق كسبها (والكل قد جارها) حفظ وجوده معها . ومن لم يجارها في ذلك انتهى أمره إلى الضياع وكان مستعبداً لها . فهل يبيع الإسلام لشعب مسلم هذه حاله مع الأمم المادية القوية أن يجارها في طرق كسبها ؟ فينشئ بنكاً ليحفظ ثروته ، وينميتها ويكون أهلاً للاستقلال ، أم يحرم عليه ذلك ، ويلزمه أن يرضى بأن يستنزف الأجنبي ثروته .

هذا السؤال المتقدم يحاج عنه بما يأتي :

أولاً - من المقرر أن دين الإسلام هو الدين الخالد الذي جاء لصالح البشر في جميع الأزمان . فلا يمكن أن يقف عقبة في وجه أي إصلاح تبنى قواعده على العلم والتفكير الصحيح . ومن ذلك قواعد الاقتصاد التي هدت إليها العقول الناضجة ، وابتكرتها الأفكار العلمية .

ثانياً - قرر رجال الدين الذين يتبعون الدليل ، ويتحرون مقاصد الإسلام أن دين الإسلام مبنى على قاعدة اليسر ، ورفع الحرج والعسر . وهذه القاعدة ثابتة بنص قول الله تعالى : ( يريد الله بكم

اليسر ولا يريد بكم العسر ) وقوله : ( ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ) .

وأن المحرمات قسمان : جلي محرم لذاته . ومنه ربا النسبة وهو يباح عند الضرورة . وخفي محرم لغيره ، ومنه ربا الفضل ، ويباح عند الضرورة . أو الحاجة . وقد بين ذلك العلامة ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين ( راجع الصفحات من ٢٦٥ من الجزء الثاني )

وبناء على ذلك يباح إنشاء بنك إسلامي عند الضرورة . وهذه الضرورة إلى الربا ينظر فيها بالنسبة إلى الأفراد ، وبالنسبة إلى الأمة .

فأما الأفراد فلا كلام لنا في إثبات الضرورة بالنسبة إليهم ؛ لأن كل واحد منهم يستطيع أن يعرف من نفسه هل هو مضطر إلى التعامل بالربا أم لا .

وأما الأمة ، فيمكن إثبات حالة الضرورة بالنسبة إليها بواسطة أولى الأمر منها . أي أصحاب الرأي والشأن فيها ، وأصحاب العلم بمصالحها . ومنهم العلماء والقضاة ، ورجال المال والأعمال والتجار والمزارعون ، ثم يكون العمل بما يقررون أنه قد مست إليه الضرورة ، أو أُلجأت إليه الحاجة .

هذه خلاصة الرأي الذي انتهى إليه الباحثون من رجال الدين في مصر . ونحن بدورنا نرى أن هذا الرأي هو الحق والصواب ، والذي يجب التعويل عليه ، وتقرر أن الضرورة إلى إنشاء بنك إسلامي بالنسبة إلى الأمة متحققة جلية ، فما من أمة راقية تستطيع أن تحافظ على أموالها واقتصادياتها دون أن يكون لها بنك أو أكثر ، وإذا امتنعت الأمة عن إنشاء البنوك ، وترك ذلك للأجانب استنزفوا أموالها ، وتعرضت ثروتها للخطر ، وصارت اقتصادياتها تحت رحمة الأجانب يتحكمون فيها .

ويحزمونها إذا أرادوا حرمانها ، ويضيقون عليها من الناحية الاقتصادية إذا كانت لهم مصلحة . وقد يكون ذلك تحت تأثير عوامل سياسية ليخضعوها بتأثير الضائقة المالية .

وقد قاست مصر كثيراً من ألوان الضغط الاقتصادي وذات مرارته وقسوته حتى عرفت أنه - بحق - أعنف أنواع الضغط الاستعماري .

لهذا رأى رجال المال والاقتصاد ورجال السياسة بمصر ، أنه لا يمكن لامة أن تحافظ على كيانها اقتصادياً وسياسياً إلا إذا أنشأت لها بنكاً أو أكثر .

ولهذا أيضاً رأى ذوو البصيرة من رجال الدين ، أن إنشاء البنوك جائز شرعاً ؛ لأن الضرورة الاقتصادية والسياسية تدفع إليه دفعاً والضرورات تبيح المحظورات .

## • بنك مصر

ولما عرف الناس في مصر هذا الرأي واقتنعوا بصحته ، قام فريق من رجال المال وعلى رأسهم المرحوم طلعت حرب بتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ . وهو أول بنك إسلامي أسس بمصر ونشط في عمله الاقتصادي بخلي واسعة ، وأنشأ له فروعاً في مصر وخارجها ، وامتد نشاطه إلى تأسيس كثير من الشركات التجارية والصناعية ، فكانت باكورة الاقتصاد المصري . ثم قويت وترعرعت حتى صارت الآن الدعامة القوية للإقتصاد القومي . وفي فبراير سنة ١٩٥٩ أتمته الحكومة ؛ لأن من مبادئ الثورة القضاء على الإقطاع . وقد قضت الحكومة على الإقطاع في ملكية الأرض الزراعية . ولما كان بنك مصر يملك أسهمه أو أكثرها أفراد قلائل . ويعتبر أكثر البنوك في الأعمال المالية والعمليات التجارية ، وأوسمها اتصالاً بأعمال الجمهور المالية ، ففي نهاية سنة ١٩٥٩ بلغت الأموال المستمرة في بنك مصر وشركاته ٢٨٤ مليوناً من الجنيهات ، كان ذلك إقطاعاً اقتصادياً يشبه الإقطاع الزراعي ، إذ يستلح ملاك أسهم بنك مصر ، وهم أفراد معدودون كما ذكرنا التحكم في حال البلد الاقتصادي وزيادة المتاعب في وقت الأزمات . فقررت الحكومة تأميمه قضاء على الإقطاع الاقتصادي أيضاً ، وأعطت مالكي الأسهم سندات بثمنها حسب السعر في يوم التأميم بغائدة ٥٪ لسنة ١٩٧٠ سنة ١٩٧٢ .

## • أنواع البنوك

تختلف أنواع البنوك تبعاً للأعمال التي تمارسها وترجع إلى أربعة أنواع:

١ — البنك المركزي ويختص بإصدار النقد ومباشرة أعمال الحكومة المالية .

٢ — البنوك التجارية وهي تمارس جميع الأعمال المتصلة بالتجارة .

٣ — البنوك العقارية وتمارس الأعمال المالية المتصلة بالعقار والعمران .

٤ — البنوك الزراعية وتختص بخدمة الأفراد والجمعيات التعاونية في الزراعة .

٥ — البنوك الصناعية وتختص بالأعمال المالية المتصلة بالصناعة . وإليك تفصيل ذلك .

### أولاً — البنك المركزي :

هو بنك الحكومة تودع فيه أموالها ، وتفتح حسابها ، وتؤدي عن طريقه أعمالها المالية ويصدر نيابة عنها الأوراق المالية ( البنكنوت ) .

وهو أيضاً بنك البنوك إذ يختم القانون على كل بنك أن يودع فيه مقداراً من ودائع بنسبة معينة ، ويتم فيه عملية التحويلات النقدية بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة ، وهو الذي يحكم في سياسة البلد النقدية والاقتصادية ويعالجها في حالتي التضخم والضغط بالعلاج الملائم .

وقد كان البنك الأهلي المصري يقوم بأعمال البنك المركزي ، بمصر مع أنه كان بنكاً إنجليزياً خاضعاً لإشراف الحكومة ، وكان مع هذا يباشر عمليات البنوك التجارية ، وفي سنة ١٩٥٩ أتمته الحكومة وأعطت مالكي



الأسهم سندات بقيمتها يوم التأميم ، بغائدة قدرها ٥٪ لسنة ١٩٧٠ ،  
سنة ١٩٧٢ وقد صدر قرار جمهورى بتقسيم البنك الأهلى إلى قسمين :

١ - بنك مركزى ؛ لإصدار النقد ومباشرة أعمال الحكومة للمالية  
وسائر اختصاصات البنك المركزى .

٢ - وبنك أهلى ؛ لأعمال البنوك التجارية على أن يكون من شركات  
مشروعات السنوات الخمس .

ثانياً - البنوك التجارية :

يأشر أعمال البنوك التجارية فى مصر البنك الأهلى المصرى ، وبنك  
مصر ، وبنك القاهرة ، وبنك الإسكندرية ، وبنك الجمهورية ، والبنك  
البلجيكى ، والبنك المصرى العربى ، والبنك الأهلى السعودى ، وغيرها .

## عمليات البنوك التجارية وأحكامها

### ١ - إيداع النقود :

يودع الأفراد النقود لدى البنوك على الأوجه الآتية :

(١) إيداع النقود لأجل معين نظير فائدة معينة . تقابل ما سيحصل عليه البنك ، من استثمار هذه النقود في المدة المتفق عليها - ويزيد مقدار الفائدة كلما زادت المدة المحددة للإيداع .

(ب) إيداع النقود بإخطار - أى لا يستطيع المودع أن يسحب من البنك ، عما أودعه إلا بعد أن يخبر البنك بمدة تحدد في الاتفاق كاسبوعين في الغالب ، ويأخذ المودع في سبيل هذا الإيداع ، فائدة تقل نسبيا عن فائدة الإيداع لأجل .

الحكم : والحكم الشرعى لهذين النوعين ، من الإيداع ، أنهما ربا إذ يتقاضى المودع فائدة على أمواله المودعة . مع وجود المداينة بين البنك والمودع .

فالودع في النوع الأول دائن للبنك بمبلغ محدود الأجل ، وهو في النوع الثانى دائن للبنك بمبلغ يحل هو أو بعضه بعد مضي المدة المتفق عليها بعد الإخطار . ويتقاضى كل منهما فائدة عن دينه بنسبة مبلغ الدين ، ومقدار الأجل وهذا حرام .

(ج) الإيداع في خزانة خاصة لها مفتاحان ، أحدهما بيد المودع ، والثانى لدى موظف مختص في البنك ، ولا تفتح الخزانة إلا بحضورهما . وللودع أن يودع في الخزانة النقود والمجوهرات والمصوغات والمستندات

وغير ذلك . وهذا الإيداع يكون نظير أجرة يدفعها المودع للبنك . تسمى  
رسم الإيداع .

الحكم : هذا النوع من الإيداع . لا حرمة فيه ولا كراهة ، بل هو  
مباح . وربما كان مرغبا فيه عند الخوف على الأموال وغيرها ، مما يحفظ  
في هذه الخزائن .

ملحوظة - الإيداع في خزانة خاصة ، إيداع بالمعنى الشرعى - أما  
الإيداع لأجل معين ، والإيداع بإخطار ، فليس بمعنى الإيداع الشرعى ؛  
لأن المعنى الشرعى يعتمد على حفظ عين الوديعة وعدم التصرف فيها ، وهنا  
ليس كذلك . وإنما يقصد بهذا الإيداع توريد العميل للمصرف مبلغا  
من النقود ، للاحتفاظ بقيمته ؛ لأن النقود من عملة حكومة لا تختلف  
قيمتها عند اتحاد النوع كالف جنيه مصرى ورقا من فئة الجنيه أو من فئة  
الخمس أو العشرة جنيهات . ولهذا كان الاحتفاظ بالقيمة كالاحتفاظ بالعين .  
مادام المصرف مستعدا لدفع المبلغ في الميعاد عند الطلب . ولهذا يساغ  
للمصرف أن يستعمل لفظ الإيداع في توريد مبلغ من النقود لحفظ قيمته  
مع دفعها عند الطلب وهذا معنى عرفى خاص بالمصاريف .

### ( ٢ ) الحساب الجارى :

يتفق العميل مع البنك على أن ينحصر له حسابا لعملياته معه يسمى  
الحساب الجارى - وتحتصر عمليات العميل مع البنك بصفة  
عامة في عمليتين : هما الإيداع والسحب . ولا تدفع البنوك عادة  
فائدة على الحساب الجارى الدائن . وفى بعض الأحوال تحدد فائدة صغيرة  
بالاتفاق مع البنك على الحساب الجارى الدائن ، بشرط أن يزيد الرصيد الدائن  
على مبلغ كبير معين ، وبشرط ألا يسحب العميل من البنك إلا بعد إخطار

أما الحساب الجارى المدين (أى يكون العميل مدينا للبنك) فلا بد أن يحصل البنك فائدة على الرصيد المدين .

ويحول بعض الموظفين فى الحكومات مرتباتهم إلى البنك لتكون تحت أمرهم فى حسابهم الجارى . ويحصل البنك عمالة زهيدة على هذه العملية ويجوز للعميل فى الحساب الجارى أن يعطى غيره شيكا يوقعه بإمضاء متفق عليه مع البنك .

الحكم : والحكم الشرعى لعملية الحساب الجارى أنها جائزة ولا حرمه فيها إذا كان الحساب الجارى الدائن بدون فائدة - أما إذا كان بفائدة كان حراما . مهما كانت الفائدة صغيرة - وكذلك عملية الحساب الجارى المدين حرام ؛ لأنه اقراض من البنك بفائدة . وتحويل الموظفين مرتباتهم على البنك فى حسابهم الجارى مع دفع عمالة للبنك جائز شرعاً - وهذه العمالة يتقاضاها البنك أجرة لتسليمه المرتبات وتسليمها لذويها .

### (٣) صندوق التوفير :

ويوجد نوع آخر من الحساب الجارى ، وهو صندوق التوفير للتشجيع على الادخار - وذلك بأن يودع الشخص نقوده فى هذا الحساب نظير فائدة هى فى الواقع جزء مما يحصل عليه البنك من استثمار أموال المدخرين - ولا يجوز لصاحب الحساب الجارى فى صندوق التوفير أن يعطى غيره شيكا بأى مبلغ . بل لا بد من حضوره بنفسه وتوقيعه أمام الموظف المختص . ويعطى البنك فائدة على المبالغ المودعة فى صندوق التوفير ٣٪ أو أقل قليلا .

وفى سنة ١٩٠٠ أنشأت الحكومة فى دور البريد صندوق التوفير . لتشجيع صغار المدخرين وتمتعهم فائدة قدرها ٢ ١/٢٪ وستجعلها قريباً ٣٪ وفى سنة ١٩٦٠ بلغ المدخر فى صندوق التوفير بمصلحة البريد ستة وأربعين مليوناً من الجنيهات .

الحكم - قد أفتى المرحوم الشيخ محمد عبده بجواز الادخار في صندوق التوفير بمصلحة البريد . وكذلك أفتى فضيلة الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر بالجواز أيضاً ؛ لأنه لا مداينة بين المدخر وصندوق التوفير وإنما هذا نوع من المضاربة ، يأخذ عنها رب المال جزءاً من الربح . والمضاربة - وتسمى القراض - عقد بين طرفين يدفع أحدهما المال ليعمل فيه الآخر على أن يكون الربح بينهما على النسبة التي يتفقان عليها . وغاية ما يلاحظ هنا أن الربح مقدّر بنسبة مئوية بالنظر لرأس المال . فيكون محدوداً لا شائئاً . وقد قال الفقهاء في المضاربة : إنه يشترط أن يكون الربح شائئاً بين رب المال والمضارب على نسبة محدودة من الربح بالاتفاق بينهما ؛ لأنه لو قدر رب المال مبلغ محدود أو للمضارب كذلك مبلغ محدود ، فربما لا يربح المال أصلاً ، وربما لا يتجاوز الربح ذلك المقدار .

إلا أننا نقول : إن مصلحة البريد مطمئة - بل ضامنة - أن أموال المدخرين ستربح أكثر مما يأخفون . ولهذا قدرت لهم مقدار ربحهم ؛ اعتماداً على جزمها ، بمحصول ربح أكثر - ومنحتهم ذلك بدون انتظار للنتيجة التي تجزم بها ؛ تشجيعاً للأفراد على الادخار ولا بأس بهذا الترخيع خصوصاً إذا علمنا أن أصل المضاربة فضلاً عن فروعها ، من المسائل الاجتهادية التي لم يثبت فيها فصل من كتاب أو سنة . ويكون حكم الادخار في صندوق التوفير بمصلحة البريد على هذا النظام ، الإباحة شرعاً ، باعتبار أنه مضاربة وهي جائزة شرعاً .

ويؤيد هذا الترخيع أن للمدخر الحق في أن يشترط على مصلحة البريد ألا تستثمر ماله في جهات الاستثمار المحرمة شرعاً . ومن مزايا الادخار بصندوق توفير البريد أنه غير قابل للحجز عليه ، وأن مبالغ التوفير مضمونة من الحكومة مع فوائدها .

أما الادعاء في صندوق التوفير بالبنك فطلق ، بمعنى أنه ليس للدخـر الحق في أن يشترط على البنك عدم استثمار ماله في الوجوه المحرمة شرعاً ، كالإقراض بفائدة ، فـلـبنك الحق في استثمار أموال المدخـرين في صندوق توفيره . في جميع أنواع الاستثمار ، لا فرق بين المباحة والمحرمة شرعاً ، ومن المعلوم أن أكثر أموال البنوك إنما تستثمر في الإقراض بالربا ، وعلى هذا يكون الادعاء في صندوق التوفير بالبنك محرماً شرعاً ، لأنه إيداع بفائدة هي جزء من الفائدة التي يتقاضاها البنك من المقترضين وهذا من الربا المحرم شرعاً .

#### (٤) حساب الاعتماد :

قد يحتاج بعض الناس للقيام بعملية صناعية أو تجارية إلى أموال ، فيلجأ إلى البنك ، ويتفق معه على أن يفتح له اعتماداً بالقيمة التي سيحتاج إليها . على أن يسحب منها بالتدريج كلما احتاج إلى مبلغ منها عند اللزوم - ولا يتحمل فوائد إلا على ما يسحبه فعلاً - ولا تختلف عملية فتح الاعتماد عن عملية الحساب الجاري إلا بأن الرصيد في الاعتماد يكون مدينياً في حدود مبلغ الاعتماد . ثم تارة يكون الاعتماد بضمان أوراق مالية ، أو بضائع ، أو بضمان شخص يثق به البنك - وتارة يكون الاعتماد بغير ضمان . إذا كان العميل من المعروفين جيداً للبنك ، بالسمعة الطيبة ، والمركز المالي المتين .

الحكم : والحكم الشرعي - هو الحرمة - لأن الاعتماد مبناه على قرض . يأخذه العميل من البنك بفائدة قدرها ٦٪ غالباً وهذا ربا ، فهو حرام .

#### (٥) حساب الكييو :

الكييو - كلمة لاتينية : معناها مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس .

وعمليات الكييو - هي شراء وبيع العملات الأجنبية للمسافرين . إلى الخارج والعائدين منه . وبيع وشراء العملات الأجنبية لسداد الديون .

الخارجية نتيجة معاملات تجارية أو خدمات عامة كالسياحة ، وبعثات التعليم . وتحدد للعملات الأجنبية أسعار يومية بنشرة يصدرها البنك المركزي ( البنك الأهلى المصرى ) وتحتوى الفشرة سعرين : سعراً للبيع من البنك . وسعراً يشتري به البنك . وسعر الشراء يكون أقل من سعر البيع . فيجنى البنك بذلك ربحاً من الفرق بين السعرين ، كما يتقاضى عمالة نظير قيامه عن المدين بعمليات سداد ديونه فى الخارج وقيامه عن الدائن بعمليات تحصيل ديونه من الخارج ، فبواسطة الكيوى يمكن لمن بمصر إذا كان عليه دين بعملة أجنبية ودائنه فى الخارج ، أن يدفع البنك قيمة هذا الدين بالجنيه المصرى ويعطيه البنك شيكاً باسم الدائن . ويرسله المدين أو يرسله البنك رأساً للدائن ليتسلم القيمة من بنك فى الخارج معين فى الشيك بالعملة الأجنبية - وكذلك إذا كان المدين فى الخارج ، وعليه لأحد المصريين دين بالعملة الأجنبية أو العملة المصرية . يدفع قيمة الدين لأحد البنوك هناك ويعطيه البنك شيكاً ، ويرسل هو أو البنك للدائن المصرى الشيك ليتسلم قيمة الدين من بنك مصرى معين ، وكل هذا نظير عمالة . وبالطبع بين البنك هنا والبنك فى الخارج معاملة .

الحكم : والحكم الشرعى لعملية بيع وشراء العملة الأجنبية وأخذ العمالة على عمليات تسديد الديون الخارجية وتحصيلها ، الإباحة - فربح البنك من الفرق الذى يأخذه من عملية شراء العملة بشن ، ثم بيعها بشن أعلى من ثمن الشراء عملية تجارية محضة - مباحة شرعاً - وكذلك العمالة التى يتقاضاها البنك على ما قام به ؛ لإبصال وتحصيل المبالغ المذكورة ، هى أجرة على هذه الأعمال - فهى مباحة أيضاً . والنتيجة أن عمليات الكيوى المذكورة تكون مباحة شرعاً .

(٦) الكفالات وخطابات الضمان :

يحتاج كثير من أصحاب الأعمال ، كالمقاولين والموردين وغيرهم إلى

ضمانات خاصة عند تقديم التعاقد على عملية مع مؤسسة عامة أو خاصة حكومية أو أهلية ، وبدلاً من توريد مبلغ من المال وتغطيته كضامين للمؤسسة . يتفق مع المؤسسة على أن يقدم لها خطاب ضمان من البنك بالقيمة المحددة في الاتفاق المقنن بينهما .

وطبى ألا يعطى البنك خطاب الضمان إلا للعميل المعروف له بالسمعة الطيبة ، والمركز المالى المتين - ويقوم البنك بإعطاء العميل خطاب الضمان . المطلوب ، نظير عمالة بنسبة قيمة مبلغ الضمان .

الحكم : والحكم الشرعى لهذه العملية يتقرر على اعتبارها ضماناً من البنك لشخص ، نظير عمالة تتناسب مع قيمة مبلغ الضمان - ونظراً لأن عملية الضمان غاطرة إذ قد يعجز العميل المضمون فيدفع البنك قيمة مبلغ الضمان ؛ يأخذ البنك عمالة على هذا الضمان ، وهذه العمالة التى يأخذها البنك من المضمون - تعتبر شرعاً جعلاً من المضمون للبنك على ضمانه . رآه - والضمان مباح شرعاً ، فالجعالة والجعل عليه يكون مباحاً شرعاً وهذا ما يؤخذ من مذهب الشافعى - وعلى هذا يكون حكم أخذ خطاب الضمان من البنك نظير عمالة يدفعها المضمون ، الجواز شرعاً .

## (٧) • الكمبيالات والقطع عليها والقروض بضمانها

تقتضى طبيعة العمليات التجارية أن تكون آجلة فى كثير من الأحيان . فيطلب التاجر من المدين أن يحرر له صكاً ( يسمى سنداً إذنياً ويسميه العامة كبيالة ) يتعهد فيه المدين بسداد الدين فى تاريخ محدد .

ويضمن التاجر بذلك الصك ( سداد ) دينه . ويستخدمه بتحويله إلى دائنيه ( سداداً ) لما يطلب لهم منه .

وإذا احتاج التاجر إلى أموال وكان لديه بعض هذه السندات . فإنه



يقدم هذه السندات للبنك ، فيعطيه البنك قرضاً ذا فائدة عن المدة الباقية قبل موعد الاستحقاق بضمان الكيالات وهذا القرض بمقدار ٧٠٪ من قيمة الكيالات أو أكثر حسب الاتفاق ، ويحصلها البنك لحساب الدائن وتحت مسؤوليته نظير أجر على التحصيل ( عمالة ) وتسمى هذه العملية القلع أو الخصم على الكيالات . وبه يحصل الدائن قبل حلول الدين على أمواله نظير مبلغ الفائدة الذى يخصمه البنك مع عمالة التحصيل . ثم يتقاضى البنك قيمة القرض والفائدة من الدين بعد تحصيله .

وكذلك يمنح البنك عملاء قروضاً بضمان هذه الكيالات ويتقاضى فائدة عن القرض .

وكذلك يقوم البنك بتحصيل الكيالات من المدينين نيابة عن علامه الدائنين نظير عمالة .

الحكم - الكيالة - وثيقة بالدين ، ولا حرمه ولا كراهة في تحريرها ، بل هو مطلوب شرعاً للاستيثاق .

أما القلع على الكيالة . فرجه إلى أن البنك يعطى الدائن معظم قيمة الدين قرضاً بفائدة ، ويجعل لتحصيل الدين « عمالة » .

وإذا حل الدين اتعد البنك الإجراءات لتحصيله . فإذا حصله وهو الغالب أخذ منه القرض والفائدة وأعطى الدائن الباقي وإن لم يمكن تحصيله حتى بالإجراءات القانونية ، كأن أفلس المدين رجع البنك على الدائن بقيمة القرض والفائدة .

وظاهر أن هذه العملية حرام . لوجود القرض بالفائدة وهو ربا . فيكون القلع على هذا النظام حراماً .

ويجوز القطع على الكيالات بين الأفراد على النظام الآتي :

يقدم الدائن الكيالة بدينه الموجب لشخص آخر يتفق معه على مبلغ يتركه من الدين جملاً له على التحصيل . ويأخذ منه باقي الدين قرضاً بلا فائدة . وعند حلول الدين يحصله ذلك الشخص لحساب الدائن ويأخذه سداداً لدينه ، وللجمل الذي التزمه له الدائن . وله اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل سداد الدين على حساب الدائن . فإن تعذر تحصيل الدين حتى بالإجراءات القانونية ، كأن أفلس المدين . عاد ذلك الشخص على الدائن بقيمة القرض فقط ، ولم يستحق الجمل ، وهذه حالة نادرة ؛ وعلى هذا النظام يكون القطع على الكيالة جائزاً شرعاً . إذ مرجعه إلى أنه تحصيل للدين نظير جمل على التحصيل مع دفع باقي الدين قرضاً بلا فائدة ولا شيء في ذلك ، فهو جائز شرعاً . فقد قال شارح من خليل في فقه المالكية ما نصه :

والجماعة على اقتضاء الدين بجزء ما يقتضيه ، منها أشبه ، والأظهر جوازها . وفيه أيضاً : ولم يختلف قول مالك رضي الله عنه في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار ، فيقول لآخر : ما اقتضيت من شيء من ديني ، فلك نصفه . فيكون القطع على الكيالة على هذا النظام جائزاً على مذهب مالك رضي الله عنه .

ويمكن استنباط مثل هذا الحكم لمذهب الشافعية من الجماعة ، إذ هي التزم مال معين على عمل مباح ، يعود على الملتزم نفعه . وقد التزم الدائن لهذا الشخص مبلغاً من المال جملاً على تحصيل دينه . وجعل له الحق في أخذه من الدين بعد تحصيله . فتكون هذه العملية جائزة عند الشافعية أيضاً ؛ إلا أن مذهب المالكية يمتاز بالتنصيص على هذه الجزئية . والمآل في المذهبين إلى ترك بعض الدين لمن يحصله جملاً له على التحصيل .

وحذا لو سارت البنوك على هذا النظام . فإنها تستطيع أن تحصل من عملائها على المبلغ الذى تريده بوصفه جملا على القسط على الكيالة .  
وستحصل من ذلك على ربح وفير ؛ لأن غالب الأحوال يتم فيها التحصيل ولو باتخاذ الإجراءات القانونية على حساب الدائن . ولا نظر للحالة النادرة جدا . وهى إفلاس المدين ولا مانع من تضحية البنك فى هذه الحالة النادرة بالفائدة . ويأخذ مبلغ الدين بلا فائدة . إذ لم يتم التحصيل .

واعتقد أن البنك الذى يضحي لعملائه فى هذه الحالة النادرة سيستفيد أكثر مما يضحي ، وذلك بالإقبال عليه ، وتبادل الثقة والعطف بينه وبين العملاء .

أما تحصيل الكيالات فظير عمالة للبنك فهذا ظاهر الجواز شرعاً ؛ لأن هذه العمالة أجرة أو جمل للبنك على التحصيل .

وأما أخذ قروض من البنك بفائدة مع ضمان هذه القروض بكيالات يضعها المقترض فى البنك فهو حرام ؛ لأنه ربا إذ هو قرض بفائدة وروح ربوى لا يقل غالباً عن ٦٪ .

## ثالثاً - البنوك العقارية

لهذه البنوك العقارية أعمال تمارسها تتصل بالعقار والعمران .  
ويتولى عمليات البنوك العقارية في مصر البنك العقارى المصرى وبنك  
الائتمان العقارى .

### عمليات البنوك العقارية

(١) البنك العقارى المصرى :

(١) الإقراض بضمان :

يمنح البنك العقارى المصرى مالك الأرض البناء قرصاً لإتمام بنائه  
بضمان العقار . وهذا القرض بفائدة قدرها ٧٪ . والقرض من ذلك المساعدة  
على الإصلاحات اللازمة والتوسعات المطلوبة لتقدم العمران .

الحكم : حكم هذه العملية شرعاً أنها حرام ؛ إذ هى اقتراض المالك  
قرصاً بفائدة وربح . وذلك هو الربا المحرم .

(٢) السندات العقارية وإصدارها :

السند صك من البنك بمديونيته بمبلغ معين بفائدة معينة ، وتعهد منه  
بسداده فى مدة محددة .

ويصدر البنك العقارى السندات العقارية باقتراض مبالغ صغيرة  
من الأفراد لاستثمارها فى الإقراض بالربا نظير فائدة معينة .

وهذه السندات قابلة للتداول بين الناس ، ويسحب البنك العقارى كل  
شهرين أرقام هذه السندات . ليعرف بطريق القرعة السندات الواجب  
تسديدها . ويمنح جائزة كبيرة للسند صاحب الرقم الأول فى السحب ،  
وجوائز أخرى لبعض السندات التالية ، وبالطبع يحصل البنك باستثمار

أموال هذه السندات على أرباح تزيد على الفوائد والجوائز التي يمنحها لأصحاب السندات ، وستحكم على السندات عامة والأسهم كذلك عند كلائنا على الأوراق المالية .

الحكم : عملية إصدار السند العقاري المذكورة وتداوله بين الناس .  
ترجع إلى اقتراض البنك مبلغاً بفائدة ؛ وذلك ربا . فتكون عملية الإصدار والتداول حراما شرعا . وإذا عرفنا أن البنك العقاري يستثمر هذا المال في الإقراض بالربا ازداد جزئنا بحرمة إصدار السندات العقارية وتداولها .

#### (ب) بنك الائتمان العقاري :

حينما اشتدت أزمة المساكن تكونت جمعيات تعاونية للبناء ؛ لتشجيع الناس على بناء المساكن ، وإنشاء العمارات . وقد شجعت الحكومة هذه الجمعيات . فأعطتها الأرض لتقسمها وتبيعها للمشاركين في هذه الجمعيات التعاونية . ولكل جمعية تعاونية أرض خاصة بها . يتقاسمها أفرادها ، وتسبلا لعملية البناء كلفت الحكومة بنك الائتمان العقاري بأن يمنح هذه الجمعيات من حسابها ما تحتاج إليه من قروض تساعد في ثمن الأرض ، وتكاليف البناء . ولكل فرد من المشاركين في جمعية تعاونية للبناء الحق في أن يقترض ما يحتاج إليه للمساعدة في الثمن والبناء . حتى يستطيع أن يقيم المبنى الذي أراد إنشائه ، ويتقاضى البنك عن هذا القرض فائدة قدرها ٣٪ . ويقسط جميع المطلوب على خمسة عشر عاما ، بضمان العقار . وهذه العملية من أم العمليات التي يمارسها بنك الائتمان العقاري .

وكذلك يقترض بنك الائتمان العقاري الأفراد من غير المشاركين في الجمعيات التعاونية للبناء . مساعدة لهم على إصلاح ممتلكاتهم أو التوسع فيها بضمان المقار بفائدة عن القرض مقدارها ٦٪ .

الحكم - ظاهر أن الحكومة لا تقصد من وراء هذه القروض التي

تعطى للمشتركين في الجمعيات التعاونية - الربح . فإن أمامها مجالا أوسع من هذا ؛ إذ تستطيع أن تودع أموال هذه القروض مع ما تودعه من أموالها في البنوك بفائدة قدرها ٠.٦٪ . كما تستطيع ألا تمنح هذه القروض لهذه الجمعيات إلا بفائدة قدرها ٠.٦٪ أيضاً . ولإذن فلا جدال في أن الحكومة لا تريد أن تجني من هذه القروض ربحاً وإنما قصدت منها تشجيع الناس على البناء ، وإنشاء العمارات ، والإكثار من المبانى عن طريق الجمعيات التعاونية حتى يتسع العمران ، وتزداد رفقته . وبذلك تتحل أزمة المساكن التي مضج منها الشعب .

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما أطلق عليه هنا لفظ فائدة لا يقصد به الفائدة الربوية والربح وإنما قصد به المساهمة في مصروفات البنك العامة ومصروفات الموظفين وعلى الخصوص الذين يباشرون عملية هذا القرض وتسجيلها ، ومراقبة المبنى الضامن للقرض وتحصيل الأقساط والمحاسبة ، وعلى العموم يباشرون كل ما يتصل بهذا القرض تأصيلاً وتحصيلاً .

وهذا القرض شبيه بالقرض الذي أسمته وزارة الأوقاف - القرض الحسن وشيئه بالقرض الذي تعطيه الحكومة للموظفين وقد قالت الوزارة عن هذين القرضين : إنهما بلا فائدة لاعتبارها أن مبلغ ٣٪ إنما يدفع مساهمة في المصروفات المذكورة ، إذ عدم الفائدة بالكلية مآله هنا أن يقرض البنك ويتحمل وحده المصروفات وهذا غير معقول ، فعلى الأكثر يقرض البنك ولا يرجع من القرض بل يأخذ عنه ما يساهم به في المصروفات العامة والخاصة بالقرض .

وهذا حسن ولكنتنا مع ذلك لا نستطيع أن نجزم بأن مبلغ ٣٪ لا يزيد على المصروفات الملائمة لمبلغ القرض ، وإذا أمكن أن تكون هنا زيادة على المصروفات لم يمكن الجزم بعدم وجود شبهة الربا إذ لا توجد هنا جهة مباحة توجه إليها هذه الزيادة .

والنتيجة أن هذا القرض مع تقدير الفائدة بمبلغ ٢٪ عندنا فيه شبهة أن يكون ربا، ولكننا مع هذا نقرر أنه إذا اطمأن قلب شخص واقتنع بأن هذه القيمة ملائمة للساهمة في المصروفات المذكورة بالنسبة لمبلغ القرض كان له شرعاً أن يباشر عقد هذا القرض، ولا يكون قرضاً ربوياً.

فالقول في كون هذا القرض ليس من الربا على أن الفائدة المذكورة ليس فيها ربح ربوى، بل جميعاً مدفوع للساهمة في المصروفات التي بينها، وأن مقدارها ملائم لمبلغ القرض.

وحذا لو خفضت الحكومة مقدار الفائدة بحيث تكون ملائمة لما يتحمله مبلغ القرض من المصروفات المذكورة حتى لا تكون هناك أية شائبة من شوائب الربا.

وفي ظننا أن تقدير الفائدة بما لا يتجاوز ٢٪ ربما كان مناسباً. وقد قرأنا في الصحف أن وزارة الأوقاف ستجعل القرض الحسن بدون فائدة بالكلية، وهذا هو الذي يحمل بوزارة الأوقاف وهي به جدية، إذ أن موارد الخير عندها موفورة.

## رابعاً - البنوك الزراعية

لا تختلف هذه البنوك في عملياتها عن سائر البنوك إلا بتخصيصها لخدمة الأفراد في غرض الزراعة ويقوم بذلك في مصر بنك التسليف الزراعى .  
بنك التسليف الزراعى :

١ - يقوم بنك التسليف الزراعى في القاهرة وفروعه في سائر الإقليم بإقراض المزارعين الأموال التي يحتاجون إليها نظير فائدة مقدارها ٥٪ بضمان محاصيلهم .

٢ - وكذلك تقوم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بمساعدة

صغار المزارعين من أعضائها وتمويلهم بما يحتاجون من قروض نظير فائدة مقدارها ٣٪. بضمها المحصول أيضاً . وقد شجعت الحكومة هذه الجمعيات شأنها في تشجيع التعاون في جميع الميادين . إذ كلفت بنك التسليف الزراعي التعاون بإمداد هذه الجمعيات بما تحتاج إليه من الأموال . فكل فرد مشترك في جمعية تعاونية للإصلاح الزراعي له الحق في اقتراض ما يحتاج إليه لمساعدته في الزراعة بالبذر أو السداد أو الآلات أو مصروفات الزراعة . وهذا القرض نظير فائدة ، قدرها ٣٪ .

الحكم : أما إقراض غير المشتركين في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بفائدة قدرها ٥٪ أو أكثر فهو حرام . إذ هو قرض بربح وفائدة ربوية فهو ربا . فيكون حراما .

وأما إقراض المشتركين في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فظاهر جداً كما قدمنا في حكم إقراض الجمعيات التعاونية للبناء أن الحكومة لا تقصد من وراء هذه القروض إلى الربح . فإن أمامها مجالات أخرى للربح ولو بإيداع أموالها في البنوك بفائدة قدرها ٦٪ . ولكن الحكومة جادة في تشجيع التعاون في جميع الميادين . ففي أزمة المساكن شجعت الجمعيات التعاونية للبناء . وهنا في الإصلاح الزراعي ، شجعت الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وبلغ ٣٪ ليس بفائدة بمعناها الربوي . بل هو في الواقع مصروفات للموظفين الذين يباشرون الأعمال المتصلة بهذا القرض تأصيلاً وتخصيلاً ، ومساهمة في مصروفات موظفي البنك عموماً .

ولذا نقرر هنا أن هذا القرض ليس من قبيل الربا . بل هو من قبيل القرض الحسن فهو جائز شرعاً ولا حرمة فيه . ومن جهة أخرى إذا لاحظنا أن هذا القرض يستغل في وجه مباح شرعاً كالزراعة هنا كان ذلك أدعى إلى الحكم بالجواز وكان الزائد من الفائدة على المصروفات جزءاً من



ربح مضاربة في غير التجارة من وجوه الإنتاج ، ورأينا في ذلك الجوار وسنينه بأوسع من هذا في حكم سندات فرض الإنتاج ، ومثل هذا يقال في إقراض البنك الصناعي للجمعيات التعاونية الصناعية ، ولا يجرى ذلك في الجمعيات التعاونية للبناء ؛ لعدم وجود جهة إنتاج للربح فيها كما بينا ذلك سابقاً .

وإذا لا شبهة في إقراض بنك التسليف الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي على هذا النظام .

### خامساً — البنوك الصناعية

تتميز هذه البنوك بتخصصها لخدمة الأفراد والشركات والجمعيات التعاونية الصناعية في غرض مخصوص هو الصناعة .

البنك الصناعي :

يقوم في مصر الآن بأعمال البنوك الصناعية البنك الصناعي ويمارس ما يأتي :

١ — تمويل بعض الأفراد والشركات الصناعية والاشتراك في إنشاء الشركات الجديدة وتمويلها بقروض صناعية طويلة الأجل بفائدة قدرها ٦٪ أو لمدة عام بفائدة قدرها ٥,٥٪ . بشروط تضمن للبنك أمواله وذلك بتدخل بعض خبراء البنك في الرقابة على المصانع في حدود معينة مادام القرض باقياً .

٢ — تمويل الجمعيات التعاونية الصناعية بما تحتاج إليه للنهوض بالصناعة بقروض لا تزيد فائدتها عن ٣٪ . وذلك بتكليف الحكومة البنك الصناعي بهذا ومن هذه الجمعيات الجمعية التعاونية للأثاث — والجمعية التعاونية للأحذية — ولتجميد الجنبرى وغيرها وذلك أيضاً تحت رقابة خبراء الحكومة في حدود معينة .

ولا يمنع البنك الصناعي قروضاً إلا بعد دراسة ميزانية الشركة أو الجمعية أو الفرد وأطمئنانه لحالة المصنع .

الحكم - الحكومة حريصة جداً على انتشار الجمعيات التعاونية في جميع الميادين ، ولا سيما ميدان الصناعة ؛ ولهذا كلفت البنوك بإمداد الجمعيات التعاونية بالأموال اللازمة للقيام بمشاريع الصناعة ، كما منحتها تسهيلات كثيرة ومنها : إعفاؤها من بعض الضرائب ؛ تشجيعاً للتعاون الذي لا تدخر الحكومة وسعاً في مساعدته على النهوض في جميع الميادين ، وقروض هذه الجمعيات لا تزيد فائدتها عن ٣ ٪ فتكون هذه القروض لا حرمة فيها ؛ لأن ما يؤخذ زيادة على مبلغ القرض ، إنما هو مصاريف التأصيل والتحصيل للقرض والمساهمة في أجور الموظفين وجزء من ربح مضاربة وقراض ؛ لأن هذا القرض يستغل في وجه مباح شرعاً هو الصناعة ؛ ويعطى ربها تعتبر هذه الفائدة جزءاً منه . كما ذكرنا ذلك في حكم الجمعيات التعاونية للبناء والإصلاح الزراعي وبنائه بتفصيل .

أما إقراض البنك الصناعي الأفراد والشركات غير الجمعيات التعاونية بفائدة قدرها ٦ ٪ إذا كان القرض طويل الأجل وبفائدة قدرها ٥ ٪ إذا كان . القرض لمدة عام ، فإن هذه العملية حرام إذ ترجع إلى أنها قرض ربوي يربح . وفائدة محققة فيكون ذلك ربا ، وهو حرام بإجماع المسلمين .

## ٢ - الشركات

تقسم المنشآت التجارية إلى قسمين رئيسيين :

١ - منشأة فردية يملكها شخص واحد له جميع الحقوق وعليه جميع الالتزامات .

٢ - شركات وهي التي يملكها أكثر من فرد .

وتقسم هذه الشركات إلى نوعين رئيسيين أيضاً : شركات أشخاص ، وشركات أموال .

### النوع الأول

شركات الأشخاص : هي التي تظهر فيها شخصية الشركاء وعلى أسمائهم وسمعتهم المالية والتجارية ، تتوقف سمعة الشركة . وتشمل شركات الأشخاص الأشكال القانونية الآتية :

#### ( ١ ) شركات التضامن :

وهي التي يكون فيها الشركاء متضامنين في دفع ديون الشركة ، ومسؤولين عنها بأموالهم الخاصة إلى جانب رأس مال الشركة وتعنون الشركة باسم الشركاء أو بعضهم ويحكمهم عقد بينهم يحدد الغرض من الشركة ومدتها وأسماء الشركاء ورأس مال كل شريك والمأذون له بالإدارة ، وتوزيع الربح والخسارة وفرض أجر للقائم بالإدارة أو منحه زيادة في الربح . وعلى الجملة فالمرجع بينهم إلى العقد المحرر عند تأسيس الشركة .

#### ( ٢ ) شركات التوصية البسيطة :

وتتكون من فريقين من الشركاء . فريق متضامن ، وهو الذي له الحق في إدارة الشركة وتعنون الشركة باسم هؤلاء أو بعضهم . وهذا الفريق هو المسئول مسئولية تامة عن جميع التزامات الشركة وديونها بالتضامن حتى

بأموالهم الخاصة إلى جانب رأس المال. ولا يختلف هذا الفريق عن الشركاء في شركة التضامن .

وفريق آخر موصى وتكون مسئوليته محدودة في حدود رأس ماله فقط . ولذا ليس له الحق في إدارة الشركة ولا تعنون الشركة باسمه . ولكن له الحق في طلب البيانات حتى يقف على مركز الشركة ، وتوزيع الربح والخسارة يكون على مقتضى العقد المحرر بينهم عند تأسيسها ، مع ملاحظة أن الفريق الموصى لا يتحمل من الخسارة إلا في حدود رأس ماله فقط كما قدمنا .

### (٣) شركات المحاصة :

هي شركات مؤقتة بين بعض الأفراد لإنجاز عملية معينة . وبعد انتهائها يقسمون الأرباح والخسارة على مقتضى العقد المحرر بينهم . وتنتهى الشركة . وهذا النوع ليس له اسم للشركة ولا إشهار ، بل يكنى فيه تحرير عقد بالاتفاق بين المتعاقدين على الاشتراك في إنجاز هذه الصفقة ، فتارة يكون رأس المال من جميع الشركاء ، وتارة يكون من بعضهم ، فتميل العملية ، وبعد تصفية العملية يقسم الربح أو الخسارة وتنتهى الشركة .

الأحكام : المعروف للفقهاء الإسلاميين من قسمى الشركة الرئيسيين هو القسم الأول المسمى عند رجال الاقتصاد الآن بشركات الأشخاص ، وقد ذكر الفقهاء لهذا القسم أنواعا أربعة :

### (١) شركة أبدان :

وتسمى شركة الصنائع بأن يشترك اثنان أو أكثر ليكون بينهما كسبها بينهما . كشركة الحمالين والخطاطين والبنائين وسائر المحترفين . وأجاز هذا النوع من الشركة أبو حنيفة مطلقا . اتحدت مهنة الشركاء أم اختلفت .

وأجاز هذه الشركة مالمك عند اتحاد الصنعة ، ومن هذا النوع شركات مكاتب المحاسبة ، وشركات مكاتب المحامين وشركات عمال الشحن والتفريغ وشركات عمال الموانئ وشركات عمال العمارة فكل هذه الشركات جائزة على مذهب أبي حنيفة ومالك ومنهما الشافعي مطلقا .

#### (٢) شركة مفاوضة :

بأن يشترك اثنان أو أكثر على أن يكون بينهما كسبهما بإحدهما أو بينهما وعليهما كل ما يعرض من غرم . كنصب وسرقة ودين وغرامة في عقوبة . وبالجملة كل ما يطلب منهما أو من أحدهما . وأجازها أبو حنيفة إن عقدت بلفظ المفاوضة . ومنها سائر الآثمة .

#### (٣) شركة وجوه :

بأن يشترك اثنان أو أكثر على أن ما يشترياه بهما ، أو يشتريه أحدهما ثم يبيعه ، أو يشتريه الوجه ويبيعه الحامل يكون ربحه بينهما — وهي باطلة .

#### (٤) شركة عنان :

بكسر العين . لأن كل شريك يمسك بالعنان غالبا . وهي عقد يقتضى ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ . كأن يشترك اثنان أو أكثر في مال ليكون بينهما ربح ما يتجران فيه .

وشركة العنان هذه جائزة بإجماع المسلمين . وحينا يطلق لفظ الشركة ينصرف غالبا لهذا النوع الجائز بالإجماع .

ويشترط لصحتها أن يكون جميع الشركاء أهلا للتصرف إن كانوا جميعا يتصرفون . ويجوز للولي أن يعقد الشركة لموليه مع غيره من الشركاء . ليتصرفوا هم على أن يكونوا موضع أمانة وثقة للولي . ويشترط لصحتها

أيضا إذن كل شريك في التصرف لمن يتصرف من الشركاء جميعا أو بعضهم .

وتبين حكم كل نوع من أنواع شركات الأشخاص التي ذكرها رجال المال والاقتصاد مع بيان ما ينطبق عليه من أنواع الشركات التي بينها الفقهاء . - وقد عرفنا أن أنواع شركات الأشخاص تشمل الأشكال القانونية الثلاثة التي بينها سابقا - نقول .

### (١) حكم : شركات التضامن :

هي أكثر أنواع شركات الأشخاص انتشارا . وقد عرفنا أن جميع الشركاء في هذا النوع مسئولون عن جميع التزامات الشركة حتى بأموالهم الخاصة ، وأنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات ، كل بحسب نصيبه في رأس المال ، وهذا النوع ينطبق عليه معنى شركة العنان الذي هو عقد يقتضي ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشروع . وقد تحققت فيه شروط صحة شركة العنان ؛ إذ يلزم في الشركاء المتصرفين أن يكونوا أهلا للتصرف ، كما يلزم الإذن بالتصرف لمن يتصرف من جميع الشركاء . أو بعضهم . وقد عرفنا أن شركة العنان جائزة بإجماع المسلمين . فتكون شركة التضامن جائزة أيضا ولا شبهة في صحتها وجوازها .

### (٢) حكم : شركة التوصية البسيطة :

عرفنا أن الشركاء فيها يتكونون من فريقين . فريق متضامنين مسئولين عن جميع التزامات الشركة حتى بأموالهم الخاصة . وفريق موصين . ليس له الحق في إدارة أعمال الشركة . وتكون مسئوليته عن التزامات الشركة في حدود رأس ماله .

وهذا النوع من الشركة داخل في شركة العنان الجائزة بالإجماع .

فيكون جائزاً شرعاً . وغاية ما يلاحظ من الفرق بينه وبين شركة التضامن أن بعض الشركاء هنا لا يتصرفون في شئون الشركة . وقد بينا أن الفقهاء لا يوجبون أن يتصرف كل الشركاء . بل يصح تصرف بعض الشركاء دون بعض . ولكنهم يوجبون الإذن لمن لا يتصرف لمن يتصرف . وعقد هذه الشركة ينص على أصحاب الحق في التصرف . ولكن بعض الفقهاء من الشافعية يرون أنه إذا شرط على بعض الشركاء عدم التصرف تكون الشركة فاسدة .

ولنا أن تناقض هذا الرأي . فإن مبناه على أن هذا الشريك مالك في الشركة بمقدار نصيبه من رأس المال ولا يصح منع المالك من التصرف في ملكه . هذه نظرة هذا البعض من الفقهاء . ولكن يجب أن نلاحظ هنا أن إباحة التصرف في الشركة وعدمها عند رجال الاقتصاد مرتبطة بالكفاية وعدمها . فإن الشركاء قد يعتقدون في هذا الشريك الكفاية وحسن التصرف فيبيعون له التصرف ، ولا يعتقدون في الشريك الآخر الكفاية فلا يبيعون له التصرف .

وقد ارتضى جميع الشركاء أن يباشر أعمال الشركة الفريق المتضامن اعتماداً على كفايتهم وحملوم المسؤولية عن جميع التزامات الشركة حتى بأموالهم الخاصة ، واقتنع الفريق الموحي بعدم التصرف نظير ابتعاده عن المخاطرة في المسؤولية وتحديد مسئوليته بحدود رأس المال فقط . مع إطمئنانه على أن أعمال الشركة تسير على وجه مرض .

وبناء على هذا قرر أنه لا يضر الشركة من جهة صحتها شرعاً أن يمتنع على بعض الشركاء التصرف . ما دام الشركاء قد أذنوا لمن يتصرف بمزاولة أعمال الشركة ، وإطمأنوا إلى أن الشركاء الذين يباشرون الأعمال فيهم الكفاية ، وهم موضع أمانة وثقة من الجميع .

وإذا قيس ما هنا على القراض ( المضاربة ) كان الحكم الجواز بطريق الأولى . فالقراض في الواقع شركة بين طرفين . أحدهما مالك المال ولا يباشر عملاً . والآخر العامل الذي لا يملك شيئاً من رأس المال ، ويباشر جميع التصرفات في هذا المال . وهذا النوع من الشركة المسمى بالقراض والمضاربة قد حكم بصحته الفقهاء .

فإذا كان هذا النوع من الشركة صحيحاً مع منع مالك جميع رأس المال من التصرف . أفلا يكون من باب أولى أن تصح الشركة مع منع من يملك بعض رأس المال من التصرف وإباحة التصرف لباقي الشركاء الذين يطمئن إلى حسن تصرفهم جميع الشركاء مع ملكهم بعض رأس المال . فشركة التوصية البسيطة ينطبق عليها نوع شركة السنان فتكون جائزة شرعاً ، ولا شبهة في صحتها وحلها .

### ٣ - حكم شركة المحاصة :

من بياناها السابق نعرف أنها شركة تضامن مؤقتة لإنجاز بعض الأعمال وبانتهاء هذا العمل تنتهي الشركة . وتضمن عملية الربح أو الخسارة حسب العقد . هذا إذا كان رأس المال من جميع الشركاء سواء تساوت أنصبتهم منه أم تفاوتت . أما إذا كان رأس المال جميعه من بعض الشركاء . فإن ذلك يكون من باب القراض أو المضاربة . فالربح يوزع حسب العقد أما الخسارة فيتحملها أصحاب رأس المال وحدهم ، ولا يتحمل العامل من الخسارة شيئاً هذا رأى الفقهاء الذين يرون أن الخسارة حطية من رأس المال ولكن رجال الاقتصاد يخالفونهم في هذا ، ويرون أن العقد يحكم في الخسارة كما حكم في الربح وسنبين ذلك قريباً ، ولهذا أرى جواز شركة المحاصة مع توزيع الربح والخسارة حسب العقد المتفق عليه بين الشركاء ، ولو كان رأس المال جميعه لبعض الشركاء .



والنتيجة لكل ما تقدم : أن الأنواع الثلاثة لشركات الأشخاص ترجع إلى شركة العنان الجائزة بالإجماع .

فيكون إنشاء هذه الأنواع الثلاثة من الشركات جائزا شرعا . وتوزيع الربح بين الشركاء على مقتضى العقد المحرر بينهم لا مانع منه شرعا وكذا توزيع الخسارة .

وإن كان بعض الأئمة كالشافعي يرى أن توزيع الربح يكون بنسبة رأس المال وبمقدار حصة كل شريك في رأس مال الشركة . ولكن هذا المذهب لا يلائم قواعد الاقتصاد . ومذاهب الأئمة الآخرين كأبي حنيفة ومالك وأحمد وسهم أفقه - فيميز تقسيم الربح على مقتضى عقد الشركة والاتفاق الحاصل بين الشركاء وإن تفاوتت حصص الشركاء في رأس مال الشركة . كذلك مذاهب الأئمة أن الخسارة وضعية من رأس المال فتوزع بنسبة ما يملكه كل شريك من رأس المال .

ولكن الذي جرى عليه عمل رجال الاقتصاد أن الخسارة يحكم فيها العقد المحرر بين الشركاء كما حكم بينهم في الربح ، وهذا هو الملائم لقواعد الاقتصاد . إذ يلزم على رأى الأئمة القائلين بأن الخسارة وضعية من رأس المال ألا تعدى الخسارة رأس المال . فلوزادات عليه لاتباع فيها بملكات الشركاء الخاصة . مع أنهم يقررون في هذا أن الخسارة تلزم الشركاء ولو بامتلاكاتهم الخاصة .

ولهذا أرى أن الربح والخسارة يوزع كل منهما بين الشركاء على مقتضى العقد المحرر بينهم . وهذا هو الرأى الذى يجب العمل به للملازمة قواعد الاقتصاد .

### النوع الثانى

شركات الأموال هذا هو النوع الثانى من الشركات ولا تظهر فيه شخصية الشركاء ، نظراً إلى تفتيت رأس المال ، وتوزيعه على عدد كبير من المساهمين ،

وإن كانت شخصية المؤسسين للشركة ذات أهمية كبيرة في تأسيسها ، والإقبال على أسهمها ويشمل هذا النوع من الشركات ثلاثة أشكال

(١) شركات المساهمة : يتكون رأس مال الشركة المساهمة ، من مبالغ لا تقل قانوناً عن (٢٠٠٠٠) عشرين ألف جنيه . تقسم إلى أسهم صغيرة لا تقل قيمة السهم عن جنيه واحد ، وتطرح الأسهم للاكتتاب العام بعد صدور المرسوم الجمهوري بالدعوة للاكتتاب ، ولا يصدر المرسوم إلا بعد أن يدفع مؤسسو الشركة ربع رأس المال على الأقل ، والمسئولية في هذه الشركات محدودة في رأس مال الشركة يريد هذه الشركة مجلس إدارة يعينه المؤسسون إلى أن تتعقد الجمعية العامة للمساهمين - عقب تأسيس الشركة وبدء عملها - لاعتماد هذا المجلس أو تغييره ، وتحدد عضوية الأعضاء حسب المدة والكيفية المقررة في عقد تأسيس الشركة .

ولا يقل أعضاء هذا المجلس عن ثلاثة ولا يزيدون على سبعة ولهم مرتبات قدرها القانون ونص عليها العقد .

وفي كل عام تجتمع الجمعية العمومية للاطلاع على نتيجة أعمال الشركة والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة ؛ لتوزيع الأرباح على المساهمين وعلى مجلس الإدارة وحجز احتياطي قانوني واستثماره . في سندات حكومية وعدم زيادة الأرباح على السنوات الماضية كنص القانون في كل ذلك .

(٢) شركات التوصية بالأسهم :

هذه الشركات لا تختلف عن شركات التوصية البسيطة إلا من ناحية تجزئة حصص الشركاء الموصين على عدد كبير من الأسهم إذ يدفع كل من الشركاء المتضامنين نصيبه من أسهم رأس المال وي طرح الباقي من الأسهم

للاكتتاب فيه على أشخاص معروفين للشركاء المتضامين - فرأس مال شركة التوصية بالأسهم مقسم إلى أسهم يكتب فيها الشركاء المتضامنون ويمولون معروفون لهم يعتبرون شركاء موصين؛ لأنهم لا يزالون عمالا للشركة، ولا تصون الشركة باسم من أسمائهم .

ولا تختلف حقوق الشركاء المتضامين وواجباتهم هنا عنها في شركات التوصية البسيطة . إلا أنه هنا يتدخل القانون وتزداد الرقابة الحكومية حفظا لحق المساهمين ومنعا للتحايل عليهم لكثرة عددهم مع قلة أنصبتهم . ويوزع الربح حسب رأس المال وللشركاء المتضامين أجر عملهم مع ربح أسهمهم ، أما الخسارة فيتحمل منها الشركاء الموصون بمقدار أسهمهم ، ويتحمل باقي الخسارة الشركاء المتضامنون بأسهمهم وأموالهم الخاصة .

(٢) الشركة ذات المسؤولية المحدودة تتكون هذه الشركة من ثلاثة أشخاص على الأقل ولا يزيدون على خمسين شخصا ، ولا يقل رأس مال الشركة عن (١٠٠٠) ألف جنيه ، ولا تقل حصة كل شريك عن (٢٠) عشرين جنيها . ولا يختلف هذا النوع عن شركات التضامن إلا في كون مسؤولية الشركاء محدودة في رأس مال الشركة . لا تعداه إلى أموالهم الخاصة ، وقد استحدثت القانون هذا النوع من الشركات ليحل محل شركات التضامن .

وذلك لتشجيع الأفراد على إنشاء مؤسسات برؤوس أموال متوسطة بعد إحجام الكثيرين عن إنشاء شركات التضامن لخطرها في عدم تحديد المسؤولية ويوزع الربح والخسارة حسب عقد تأسيس الشركة . مع ملاحظة أن الخسارة كما قلنا لا تتجاوز رأس المال .

## الأحكام

لم تكن شركات الأموال بأشكالها القانونية الثلاثة معروفة عند الفقهاء إذ لم تكن موجودة . وإنما كان الوجود الأنواع الأربعة للشركات التي سبق لنا بيانها عن الفقهاء . وبيان حكم كل نوع منها . ولكن رجال المال والاقتصاد في العصر الحديث ابتكروا الأنواع الثلاثة لشركات الأموال وقد بينا حقيقة كل نوع منها بياناً وافياً فبين الحكم الشرعي لكل نوع .

### ١ - حكم شركات المساهمة :

بيننا في تكوينها أن شخصية الشركاء لا تظهر في هذا النوع من الشركات نظراً إلى تفتت رأس المال وتوزيعة على عدد كبير من المساهمين . وقد أحاط القانون هذا النوع بكثير من الضمانات ، وأوجب تأليف مجلس لإدارة شئون الشركة ، وجعل مزاولة الأعمال الأخرى لموظفين أكفاء ، ولا يستطيع أحد من الشركاء أن يستثمر ماله أكثر من الآخرين . فكل مساهم يساوى الآخر فيما أتجه السهم ، كثرت الأسهم أم قلت ، وكذلك أوجب القانون أن يتولى حساب الشركة ذوو الخبرة والكفاية ، ويراجعه آخر العام متخصصون ، وتعلن في الصحف نتيجة مراجعتهم حتى يستطيع أن يطلع عليها كل مساهم ، وتناقش في الجمعية العامة للمساهمين ، فإذا كانت الشركة المساهمة قد أسست لمزاولة أعمال تجارية أو صناعية لاتصل بالربا والكسب الحرام ، وهي كما قد منعت رقابة القانون وحراسه ، بعيدة عن الظلم والاستغلال تتوفر معها جميع الضمانات لاطمئنان كل ذي حق على حقه ، والبعد عن الشقاق والتنازع . أجل إذا كانت الشركة المساهمة قد أسست لمثل هذه المعاملة العادلة التي يرتفق بها جميع الشركاء .. كانت شركة صحيحة جائزاً تأسيسها بلا شبهة في حلها . وجزى الله خيراً من ابتكر هذه النوع من الشركات مقروناً بجميع هذه الضمانات .

## شبهات على شركات المساهمة ودفعها

يورد بعض الناس شبهات على شركات المساهمة ويحكم بطلان هذه الشركات بناء على ما توهمه من هذه الشبهات ، وسنذكر كل شبهة مقرونة بدفعها ، ثم نذكر دفعا عاما لجميع الشبه .

١ - الشبهة الأولى - الشركة في الإسلام عقد بين شخصين فأكثر وشركة المساهمة لا وجود فيها للعنصر الشخصي مطلقا فالشركة بين الأموال لا بين الأشخاص .

ولدفع هذه الشبهة نقرر أن الواقع يخالف ذلك فإن أشخاصا قد اجتمعوا وتفاهموا في تكوين الشركة ووضعوا لها نظاما يشتمل على بيان نوعها ومدتها والعمل الذي تمارسه ومقدار رأس مالها وتقسيمه على أسهم وكيفية تصريف شئونها وحرروا بذلك عقداً يسمى عقد تأسيس الشركة ووقعه كل منهم ودفعوا من رأس مال الشركة مقدارا لا يقل عن الربع طبقا لنص قانون الشركات واستصدروا المرسوم بإنشاء هذه الشركة ، ثم أعلنوا عنها للناس وأباحوا لكل من يرغب أن يكتب في أسهمها المطروحة للاكتتاب ليكون شريكا معهم بمقدار ما يملك من أسهم ، فكل مساهم شريك ومالك لجزء من رأس المال بمقدار أسهمه ، إلا أن شخصية الشركاء هنا لا تظهر ؛ لأن نظام هذه الشركة على أن يباشر أعمالها وشئون إدارتها غير الشركاء نيابة عن الشركاء لما سنبينه من الفوائد في دفعتنا للشبهة الثالثة .

٢ - الشبهة الثانية - عقد هذه الشركة لا يشتمل على الإيجاب والقبول لأن المؤسسين للشركة يتفقون على الاشتراك وشروطه ولا يشتركون بالفعل ، ولهذا فإن لكل منهم الحق في أن يترك الاكتتاب في أسهم الشركة .

وليدفع هذه الشبهة تقرر أن الواقع يخالفها أيضاً فالثابت أن المؤسسين للشركة يجهلون كل ما يحق الاشتراك ويضعون نظامه ويوقعون عليه بالقبول ويدفع كل منهم نصيبه في رأس المال بحيث لا يقل بمجموع مадفعوه عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة ثم يعلنون بعد استصدار المرسوم عن الشركة للاكتتاب في أسهمها وقد بينا أن المرسوم لا يصدر إلا بعد دفع المؤسسين ربع رأس مال الشركة على الأقل كما نص على ذلك القانون ، فالإتفاق الحاصل بينهم والذي حرروه ووقع كل منهم عليه يحقق الإيجاب والقبول تحقيقاً تاماً ، ولا يلزم لفظ شاركك ولا لفظ قبلت بل يكفي كل ما يدل على قبول الاشتراك بعد عرض شروطه وبيان نظام إدارة الشركة . المشتمل على الإذن لمن يتصرف ، ويتأكد الإيجاب والقبول بتوقيع كل منهم . وقد نص الفقهاء على أن الصيغة في الشركة لفظ وفي معناه الكتابة بما يشعر بالإذن في التصرف لمن يتصرف ، قالوا ولو وجد مجرد الإذن بدون صيغة اشتركنا ونحوها كفي ( حاشية البجيرى على المنهج ) فهل بعد تحرير العقد المشتمل على نظام الشركة وكيفية إدارتها وجميع ما يتصل بسيرها ورأس مالها وهدفها ومدتها والتوقيع على هذا العقد يقال : إن الصيغة لم تتحقق ، ألا إن هذا جمود ما بعده جمود .

٣ - الشبهة الثالثة - شركة المساهمة لاحق فيها لآى شريك مهما بلغت أسهمه أن يباشر شيئاً من أعمال الشركة بوصفه شريكاً ، مع أن الشركة شرعاً إنما يباشر شئونها الشركاء بوصفهم شركاء .

وليدفع هذه الشبهة نبين أن شركة المساهمة ولتلتها بشركة الغزل والنسيج تتنوع الأعمال فيها إلى أعمال فنية وأعمال إدارية وأعمال أخرى غيرهما ، فاما الأعمال الفنية كالغزل والنسيج وصيانة الآلات وتهيتها للعمل فيباشرها

عمال فتيون بأجرهم ، وأما الأعمال الإدارية فيباشرها مدير الشركة ومجلس الإدارة الذى يباشر مع المدير بعض الشئون الإدارية ويشرف على أعماله . وهذا المجلس تنتخبه الجمعية العامة من بين المساهمين فى الشركة . وأما الأعمال غير الفنية والإدارية كالكتابة والمحاسبة والنظافة والحراسة والخدمة العامة كالخجاف والسعاة وغير ذلك فيباشرها موظفون ومستخدمون بمرتباتهم .

ومباشرة المدير ومجلس الإدارة الشئون الإدارية بالنيابة والوكالة عن المساهمين ولا مانع شرعا من الوكالة فى الشركة متى اتفق الشركاء على ذلك ، ولو أن الفقهاء لم يصرحوا بهذا ، إلا أن بعضهم صرح بأن للشريك أن ينوب عنه عبده فى مباشرة شئون الشركة مع الشركاء ، إذا رضى الشركاء . بذلك فهذا العبد يباشر العمل فى الشركة بوصفة وكيل عن سيده فيجوز حينئذ للشركاء باقتضائهم وتراضيتهم أن يوكلوا عنهم من يباشر شئون الشركة الإدارية فالمعول عليه لصحة الوكالة فى الشركة رضا الشركاء بها ، وفى شركة المساهمة رضا الشركاء حاصل بالاتفاق على عقد تأسيسها . المشتمل على نظام سيرها ومن يباشر شئونها ، وحاصل باكتتاب المساهمين فإنه يتضمن الرضا بنظام الشركة وقانونها .

والنتيجة أن الأعمال الإدارية يباشرها المدير ومجلس الإدارة بصفتهم وكلاء عن الشركاء وقد رضى جميع المساهمين فى الشركة بهذه الوكالة فلا يوجد مانع شرعى من صحتها .

ولأنما وضع نظام شركة المساهمة على ألا يباشر شيئاً من أعمالها أى شريك بوصفه شريكا ؛ صيانة لحقوق جميع الشركاء ، فإن عددهم غالباً كثير ومنهم من يملك سهماً أو سهمين فلو أتيىح للشريك أن يباشر

أعمالها بوصفه شريكاً أى ذالسلطة فى الشركة، لم نأمن أن يستغل بعض الشركاء الشركة لصالحه، فمنه لذلك وضع نظام الشركة على أن يتولى أعمالها غير الشركاء، وبجانب ذلك مجلس إدارة منتخب من بين المساهمين للإشراف على جميع شئون الشركة، وبعد ذلك الجمعية العامة لمناقشة أعمال الشركة السنوية كل ذلك لصيانة أموال الشركة والمحافظة على جميع حقوق المشتركين وإيتاء كل ذى حق حقه .

٤ - الشبهة الرابعة : المسئولية فى شركة المساهمة محدودة فى رأس المال فلا يتحمل المساهم من الخسارة أكثر من مقدار أسهمه مع أن الخسارة فى الشركة الشرعية يتحملها الشركاء برأس مال الشركة وبأموالهم الخاصة .

ولدفع هذه الشبهة نبين أن نظام شركة المساهمة جعل مسئولية الشركاء فى حدود رأس المال ؛ لأن كثيراً من الناس أحجموا عن شركات التضامن خوفاً من إغلاق بيوتهم عند حصول خسارة تضييع فيها أموالهم الخاصة بعد ضياع أموالهم فى الشركة ، فأقر الحاك العام هذا النظام وحفظ للشركاء أموالهم الخاصة وضمن لحياتهم الاستقرار ، وفى ذلك تحقيق لمصلحة عامة وطاعة الحاك العام فى مثل ذلك واجبة .

دفع عام لجميع الشبهات

ولدفع هذه الشبهات وأمثالها دفعاً عاماً نقول :

قرر أكثر العلماء أن الأصل فى الأشياء الإباحة ، ويستتبع ذلك قاعدة هى أن معاملات الناس مباحة إلا ما ورد فيه دليل بخصوصه يقتضى غير ذلك .

ولاشك أن شركات المساهمة لم تكن على عهد الأئمة المجتهدين السابقين



ولأنها معاملة حديثة ابتكرتها عقول رجال الاقتصاد في العصور الحديثة ووضعوها لنظاماً تتوفر فيه جميع الضمانات للمحافظة على حقوق جميع الشركاء وليس في هذه الشركة ظلم ولا استغلال لحاجة المحتاجين واضطرار المضطرين وهي واقعة تحت رقابة دقيقة من الحكومة صوناً لحقوق المساهمين .

وللناس في هذه الشركات حاجة ، وقد تعارفوا عليها ولا يترتب عليها ما يترتب على ما حظره الشارع من تنازع وشقاق ، ولم يوجد من كتاب الله ولا من سنة رسوله نص يحظرها ، فتكون شركة صحيحة وكل ما ورد من الشبه عليها وهم باطل لا يلتفت إليه .

( ٢ ) حكم شركة التوصية بالأسهم :

لا يختلف هذا النوع من الشركات عن شركة التوصية البسيطة إلا من حيث إن الشركاء الموصين هنا مساهمون . إذ يطرح ما بقي من رأس المال بعد أنصبه الشركاء المتضامنين عليهم للاكتتاب في أسهمه . وكما حكنا سابقاً بأن شركة التوصية البسيطة جائزة شرعاً نعمك هنا بأن شركة التوصية بالأسهم جائزة شرعاً من باب أولى ، إذ أن حصة المساهمين تجعل حق الحكومة في الرقابة على هذه الشركة أكثر من الرقابة على شركة التوصية البسيطة . وذلك للمحافظة على حقوق المساهمين لكثرتهم مع قلة أنصبتهم ؛ لأن القانون يفرض لكل سهم حقه ، ويتدخل للمحافظة عليه ؛ فهي أولى بالجواز متى كانت بعيدة عن الظلم والاستغلال والربا والكسب الحرام .

( ٣ ) حكم الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

هذا هو النوع الثالث من شركات الأموال وهو يرجع إلى شركة

التضامن التي تدخل في شركة العنان الجائزة شرعا بالإجماع فيكون هذا النوع أيضاً جائزاً شرعا .

إلا أن الخسارة تقف في هذا النوع من الشركات عند حدود رأس المال كما قدمنا في بيان حقيقة هذا النوع ؛ لأن الحاكم العام رأى أن كثيرا من الناس يجهلون عن شركات التضامن . خوفا من ضياع أموالهم الخاصة بعد رموس أموالهم في الشركة عند حصول الخسارة فأجاز إنشاء هذا النوع من الشركات تخفيفا للشر عند حدوث الخسارة حيث ربطها برأس المال ، وحفظ للشركاء أموالهم الخاصة حتى لا تعلق يوتهم وتهدد جميع ثرواتهم . وأوجب القانون أن يعلن مؤسسو الشركة عن نوع الشركة حتى يكون الناس على بينة من الأمر . فهذا النوع من الشركات من ابتكار رجال الاقتصاد المحكمين ، وقد وضع له القانون الضمانات الكفيلة ببعده عن الظلم والاستغلال ، وحدله حدودا مخصوصة في الخسارة ؛ تخفيفا للويلات عن الناس وحفظا للهدوء والطمأنينة في حياتهم ومعيشتهم فهو يحقق الصالح العام فيكون هذا النوع من الشركات جائزاً شرعا ، ولا شبهة فيه .

والنتيجة لكل ما تقدم — أنه يجوز شرعا إنشاء هذه الأنواع الثلاثة من شركات الأموال ، وتوزيع الربح والخسارة كما هو مقرر لامانع منه شرعا ، إلا أن توزيع الخسارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة يقف عند حد رأس المال لا يتعداه إلى الأموال الخاصة ؛ مع أن الأصل أن الخسارة لا تقف عند هذا الحد . ولكن الحاكم العام كما قدمنا رأى أن عدم تحديد المسؤولية في الخسارة يؤدي في كثير من الأحيان إلى خراب كثير من البيوت ؛ فأصدر قانونا يبيح هذه الشركات ذات المسؤولية المحدودة . محافظة على بقاء البيوت مفتوحة بالأموال الخاصة ، وربط الخسارة

برأس مال الشركة . وأوجب الإعلان عن نوع الشركة عند تأسيسها . حتى يعرف الناس حقيقتها ، وذلك يحقق الصالح العام . والعمل برأى الحاكم العام في مثل ذلك جائز شرعا إن لم يكن مرغبا فيه قليلا للشر ودرءا للخطر .

فتكون جميع شركات الأموال في أشكالها المتقدمة مباحة شرعا ولا شبهة فيها . مادامت تمارس عمليات تجارية وصناعية ولا تمارس عمليات الإقراض والاقتراض بالربا .

### ٣ - الجمعيات التعاونية

حكومة الجمهورية العربية المتحدة معنية ببث روح التعاون بين الشعب كما قدمنا ؛ لأن أهم أهداف الثورة إقامة مجتمع اشتراكي تعاوني يحقق للشعب رفح مستوى المعيشة ويهيئ لجميع أفرادها المساواة في فرص الحياة الكريمة ؛ ولهذا قررت إعادة النظر في قانون الجمعيات التعاونية الصادر في سنة ١٩٤٤ . نظرا لتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وأعادت النظر فيه فعلا ، ودرست لتعديل هذا القانون الأسس التي يمكن أن توفر للحركة التعاونية مساندة التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وتوسع المجال لأوضاع تعاونية مختلفة تقوم على أساس شعبي متبعث عن روح التعاون التي تعمل الحكومة جاهدة على سريانها في جميع الطبقات . وعلى هذه الأسس شجعت إنشاء الجمعيات التعاونية الخاصة والعامة ، وإنشاء الاتحادات التعاونية وساعدتها بإمدادها بالمال والإرشاد والتوجيه والإعفاء من بعض الضرائب أو تخفيفها ، وإعطائها الأحقية في توريد كل ما يلزم للحكومة ، متى قبلت الجمعية التعاونية المنافسة ، وتساهلت في الثمن مع غيرها - شجعت الحكومة الجمعيات التعاونية بهذه المساعدات وغيرها ؛ بحاربة لجشع التجار وقضاء على أطباع المنتهين وحرصا على عدم استغلال المستهلكين وتهمة القرض ( • للمعاملات الحديثة )

جميع أفراد الشعب ، وقد كان عدد الجمعيات التعاونية سنة ١٩٥٢ : ٢١٠٣ جمعية  
فصار في عهد الثورة سنة ١٩٥٩ : ٤٢٣٦ جمعية وسيصل إلى الملايين قريباً ؛  
لأن الحكومة متمسكة بنشر الاشتراكية التعاونية .

ومن هذه الجمعيات : الجمعية التعاونية للبرول ، والجمعيات التعاونية  
للإصلاح الزراعي ، والجمعيات التعاونية المنزلية والجمعيات التعاونية لإنشاء  
المساكن والمباني ، والجمعية التعاونية لصناعة الآثاث ، والجمعية  
التعاونية لصناعة الأحذية ، وغير ذلك من الجمعيات التعاونية في جميع  
التواحي الاقتصادية .

وهذه الجمعيات التعاونية شركات مساهمة أحاطها القانون بالرعاية  
والرقابة الدقيقة ؛ لتحقيق أغراضها على أكمل وجه مع المحافظة لكل ذي حق  
على حقه .

وقد اشترط القانون أن يكون توزيع الربح في الجمعيات التعاونية  
على الوجه الآتي :

(١) ٢٠٪ على الأقل من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني حتى  
يبلغ هذا الاحتياطي مثلي رأس المال .

(ب) قيمة الفائدة على الأسهم التي يقرها نظام الجمعية على ألا تتجاوز  
٢٠٪ من صافي الربح .

(ج) ما تقرره الجمعية من مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بحيث  
لا يتجاوز مجموعها ١٠٪ .

(د) جزء من الربح لا يقل عن ١٠٪ لتحسين شئون المنطقة التي فيها  
الجمعية التعاونية من الناحية المادية والاجتماعية .

كذلك شرط القانون ألا تزيد نسبة الربح الذي يوزع على المساهمين

على ٦. من قيمة الأسهم الاسمية ، وما بقى من الربح يوزع على أعضاء الجمعية باعتباره عائداً كل بنسبة مساهمياته إن كانت جمعية تعاونية استهلاكية كالجمعية التعاونية المنزلية ، وبنسبة إنتاجه إن كانت إنتاجية كالجمعية التعاونية الصناعية ، أما الخسارة إذا حصلت فتوزع في حدود رأس المال على المساهمين . كل بنسبة أسهمه . ولا تتمتع رأس المال إلى الأموال الخاصة للمساهمين .

الحكم : ينأى سابقاً أن الشركة المساهمة إذا أسست لممارسة أعمال صناعية أو تجارية لا تقتصر بالربا والكسب الحرام ، وكانت تحت رقابة القانون ، وحراسه بعيدة عن الظلم والاستغلال تتوفر معها جميع الضمانات لاطمئنان كل ذي حق على حقه كانت شركة محصية ، وكان إنشاءها جائزاً شرعاً بلا شبهة .

وكذلك ينأى أن تحديد مسئولية الشركة . بحيث ترتبط الخسارة برأس المال ، ولا تتمدها إلى الأموال الخاصة للشركاء ، أمر رأى الحاكم العام أنه يحقق الصالح العام ؛ إذ يندأ عن كثير من البيوت الكوارث المالية والخراب . فأجاز للناس إنشاء شركات تضامن محدودة كما أجاز إنشاء الشركات المساهمة وهي محدودة ، والأخذ برأى الحاكم العام في مثل ذلك لتحقيق الصالح العام جائزاً شرعاً ، بل مرغّب فيه .

ونتيجة لما قدمنا يكون إنشاء الجمعيات التعاونية جائزاً شرعاً . بل مرغّباً فيه . لأنه يساعد على أن يباشر الشعب جميع شئونه في كل النواحي ، ويدأ عن نفسه الاستغلال وجشع الطامعين ، وهذا يحقق معنى الاشتراكية التعاونية الذي هو أعظم أهداف الثورة . أما تحديد ما يوزع من الربح على المساهمين بحيث لا يتجاوز ٦. من قيمة السهم الاسمية فلا يضر ، ولا يغير بالحكم السابق إذ أن جميع الشركاء قد تعاقفوا على هذا الأساس .

والزموا كل ما يحتمه قانون الجمعيات التعاونية ، وارتضوا المصارف القانونية لتوزيع الربح كما ارتضوا قيمته ، وتم اتفاقهم على ذلك . فعنى عقد الشركة مع هذا التراضى صحيحاً ، ولم يُشَبَّه ما يؤثر في هذه الصحة .  
فإنشاء الجمعيات التعاونية جائز شرعاً ولا شبهة في حله وفي صحة تكوين هذه الجمعيات متى كانت لا تمارس الربا والكسب الحرام .

### تنبيه

ما أورده بعض الناس من شبهات على شركات المساهمة أورده أيضاً على الجمعيات التعاونية ؛ لأنها شركات مساهمة كما بينا وقد ذكرنا هناك كل شبهة مقرونة بدفعها الخاص ، ثم ذكرنا دفعاً عاماً لجميع الشبه المذكورة وغيرها فارجع إليه للدفع هذه الشبهة عن الجمعيات التعاونية بدفعها الخاصة ثم دفع ما يتوهم من شبه غيرها بالنفع العام .

## ٤ - المعاملات التجارية في بورصات الأوراق المالية

### الأوراق المالية

تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات .

فالسهم حقوق ملكية جزئية لرأس مال كبير للشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم . وكل سهم جزء من أجزاء متساوية لرأس المال .  
والسند كما قدمنا تعهد مكتوب من البنك أو الشركة أو الحكومة لحامله بسداد مبلغ مقدر من قرض في تاريخ معين نظير فائدة مقدرة وبينه وبين السهم فروق .

فالسهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة أو البنك . والسند يمثل جزءاً من قرض على الشركة أو البنك أو الحكومة . والسهم ينتج جزءاً من ربح الشركة أو البنك ، يزيد وينقص تبعاً لنجاح الشركة أو البنك وزيادة ربحهما ،

أو نقصه ، ويتحمل قسطه من الخسارة ، أما السند فينتج فائدة محدودة عن القرض الذى يمثله لا تزيد ولا تنقص ، وحامل السند يعتبر مقرضاً للشركة أو البنك أو الحكومة . أما حامل السهم فيعتبر مالكا للشركة أو البنك بقيمة السهم . وللسند وقت محدود لسداه . أما السهم فلا يسدد إلا عند التصفية للشركة .

ولكل من السند والسهم قيمة اسمية . وهى قيمته المقدرة عند إصداره ، وقيمة سوقية تتحدد فى سوق الأوراق المالية . وكل منهما قابل للتداول والتداول بين الأفراد كسائر السلع ، وفى ذلك تشجيع للكثير على استثمار أموالهم فى الأوراق المالية .

## سندات قرض الإنتاج

ومن الأوراق المالية ، السندات العقارية وقد تقدم الكلام عليها .

ومنها سندات قرض الإنتاج وتكلم عليها فنقول :

إن من أعظم الأهداف التى تعمل لتحقيقها حكومة الجمهورية العربية المتحدة : مضاعفة الدخل للشعب حتى يتم له الاكتفاء الذاتى ويرتفع مستوى المعيشة لجميع طبقاته ؛ ولهذا تعمل جاهدة فى إنشاء المشروعات التى تحقق لها ذلك الهدف فى مدة عشرة أعوام ، وقسمت المشروعات على مرحلتين كل مرحلة خمسة أعوام ابتداء من يوليو سنة ١٩٦٠ ، وقد دفعها ذلك إلى إنشاء كثير من المصانع وإصلاح كثير من الأرض ، وإقامة الخزانات والسدود ومحطات توليد الكهرباء من مساقط المياه ومنخفض القطارة ، وإنشاء شبكات كهربائية لإمداد المصانع والمدن بالكهرباء إلى غير ذلك من المشروعات الإنتاجية فى الصناعة والتجارة والزراعة ، وهذه المشروعات تحتاج إلى كثير من المال فطلبت الحكومة من الأمة مساعدتها بقرض

أصدرت له سندات تسمى سندات قرض الإنتاج بقيمة السند جنيهاً.  
بفائدة قدرها  $\frac{3}{4}\%$  أو  $\frac{1}{2}\%$  كسندات قرض الإنتاج الأخير.

## سوق الأوراق المالية

وقد نظمت الحكومة سوقاً لتداول الأوراق المالية من السندات.  
وأسهم البنوك وأسهم الشركات ويسمى (بورصة الأوراق المالية) . ويوجد  
في القاهرة سوق وفي الإسكندرية سوق ، وبكل سوق منهما يوجد مندوب  
للحكومة للإشراف على عملياته ومنع التلاعب فيه . ويتم في كل سوق  
إعلان أسعار فتح السوق وأسعار قفل السوق كل يوم للأوراق التي حصل  
التعامل عليها ، وسعر الفتح يتحدد بسعر قفل اليوم السابق ثم يرتفع  
السعر أو ينخفض تبعاً للعرض والطلب ، ويكون سعر القفل عند انتهاء  
عمليات اليوم .

ولا يجوز التعامل على أوراق شركة قبل مرور عامين على تأسيسها .  
لنستطيع أن نحدد لها مركزاً ثابتاً ، وتأثر الأسعار تبعاً لزيادة العرض  
والطلب كما تتأثر بالحال السياسية للبلد ومركزه المالى ونجاح الشركة ومقدار  
الفائدة الحقيقية للسندات والربح الحقيقي للأسهم .

ويقوم بالعمل في البورصة سماسرة ومساعدوهم ، وتعلن الأسعار يومياً  
في الصحف .

الحكم - ترجع المعاملات التجارية في بورصات الأوراق المالية إلى:  
بيع وشراء الأوراق المالية ، ويحل مشتري أسهم الشركات والبنوك محل  
المالك الذى باعه هذه الأسهم كما يحل مشتري السند محل مالكه الذى باعه  
إياه . وقد ذكرنا سابقاً أن بيع وشراء أسهم الشركات جائز ؛ إذ تأسيس هذه  
الشركات جائز شرعاً كما قدمنا . سواء كانت شركات تجارية أم صناعية



فأدامت لا تمارس الكسب الحرام كالربا .

أما بيع وشراء أسهم البنوك . فبناء على أن تأسيس البنوك هل هو حرام؟  
وقد بينا في كلامنا عن البنوك في أول الكتاب أن إنشاء البنوك الآن جائز  
شرعاً ؛ لأن الضرورة الاقتصادية والسياسية تدفع إلى إنشائها وإذا تركت  
الامة تأسيس البنوك للأجانب اهتزوا أموالها وتعرضت ثروتها للخطر  
وتحكم فيها الأجانب وأخضعوها لرغباتهم السياسية بالتنسيق الاقتصادي  
عليها ؛ ولهذا قرر رجال الدين أن إنشاء البنوك ضرورة اقتصادية وسياسية  
والضرورات تبيح المحظورات ، فيكون بيع وشراء أسهم البنوك  
مباحاً شرعاً .

أما السندات العقارية فقد بينا في كلامنا عن البنك العقاري أن إصدارها  
وبيعها وشراءها حرام ؛ فإن السند العقاري وثيقة بقرض ربوي ويستقر  
البنك مال هذا القرض في الإقراض بالربا ففسد هذا السند محل محل  
مالك هذا القرض المحرم شرعاً .

وأما سندات قرض الإنتاج فقد عرفنا أن الحكومة تستغل أموال هذا  
القرض في مشروعات إنتاجية صناعية وزراعية وتجارية وهذه المشروعات  
ستنتج حتماً نتائج مرموقة لهذا نقرر أن مبلغ ٣,٥٪ الذي يأخذه مالك هذا  
السند لا يعتبر فائدة ربوية بل هو جزء من ربح يحققه تكسبه الحكومة  
وتعطي مالك السند منه هذا المقدار ، فهو ربح مضاربة والمضاربة جائزة شرعاً  
وغاية الأمر أن الربح هنا غير مشاع وقد اشترط الفقهاء في المضاربة أن يكون  
الربح بين المالك والعامل مشاعاً حسب التقدير المتفق عليه ، وقد بينا ذلك  
سابقاً في حكم الادخار في صندوق التوفير بمصلحة البريد وبيننا أن ذلك  
جائز شرعاً متى كانت الحكومة أو إحدى مصالحها التي تضارب في هذا المال  
جازمة بمصالح ربح أكثر مما تعطي وذلك يحقق هنا .

فيكون إصدار سندات فرض الإنتاج وبيعها وشراؤها جائزا شرعا ولا شبهة في حله .

كذلك يرد أن الفقهاء قد أوجبوا أن يكون استثمار مال المضاربة في التجارة مع أن الحكومة تستمر أموال سندات فرض الإنتاج في غير التجارة .

وتقرر في الجواب عن ذلك أن أصل المضاربة لا يستند إلى دليل من الكتاب والسنة وإنما توجد آثار مروية عن بعض أصحاب رسول الله . قال ابن حزم كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب أو السنة حاشا القراض والمضاربة ، فما وجدنا أصلا فيهما ألبتة ، وإذا كان أصل المضاربة اجتهادياً فسألتها تكون اجتهادية ومنها وجوب استثمار مال المضاربة في التجارة ، وقد دعاهم إلى ذلك أن الآثار المروية عن بعض الصحابة في المضاربة كلها كانت في التجارة ولنا حيثئذ أن نقرر أن حكمة تشريع المضاربة وهي ارتفاع من يجيد العمل ولا يجيد المال وارتفاع من يجيد المال ولا يجيد العمل لتحقيق في كثير من نواحي النشاط الاقتصادي ، فقد تعددت ألوانه وكثرت في هذه الأيام وتوفرت دواعي المضاربة في التجارة وفي غيرها من هذه الألوان ونذكر لذلك أمثلة :

منها أن يتفق مهندس مع أحد المالكين على أن يشتركا في صفقة إنشاء مبنى ويقدم المالى المال ويقوم المهندس بالعمل ويقسمان الربح بينهما حسب التقدير المتفق عليه . وقد يفتحان مكتباً لمثل هذه الأعمال ، وقد يتفق مهندس مع مالى على العمل في استصلاح الأرض البور ويتكفل المالى بالمصروفات ويقوم المهندس بالأعمال والربح بينهما وكذلك قد يتم الاتفاق بينهما على إنشاء مصنع لإنتاج بعض المنتجات ، وقد يتفق مزارع مع ذى مال على الاشتراك في استثمار قطعة أرض يقوم المزارع بزراعتها ويدفع ذو المال مصروفات

الزراعة ويقسم الفائض بعد الإيجار بينهما حسب النسبة المتفق عليها وغير ذلك من الأمثلة .

ومن ذلك استثمار الحكومة أموال سندات قرض الإنتاج في غير التجارة من الوجوه التي ذكرناها فهو من الاستثمار في الوجوه المباحة شرعاً ، فيكون الربح الذي يأخذه مالك السند جزءاً من ربح مضاربة والمضاربة جائزة شرعاً .

وتكون عملية إصدار سندات قرض الإنتاج وتداولها بالبيع والشراء من العمليات المباحة شرعاً .

### زكاة أسهم الشركات

قد لا يعرف كثير من يملكون أسهم الشركات حكم زكاة هذه الأسهم ، وقد يعتقد بعضهم أنها لا تجب زكاتها وهذا خطأ ، وقد يعتقد البعض وجوب الزكاة في أسهم الشركات مطلقاً . وهذا خطأ أيضاً . وإنما الواجب النظر في هذه الأسهم تبعاً لنوع الشركة التي أصدرتها .

فإن كانت الشركة المساهمة شركة صناعية محضة أي بحيث لا تمارس عملاً تجارياً . كشركات الصباغة ، وشركات التبريد ، وشركات الفنادق ، وشركات الإعلانات ، وشركات الأوتوبيس ، وشركات النقل البحري والبري ، وشركات الترام ، وشركات الطيران . فلا تجب الزكاة في أسهمها ، لأن قيمة هذه الأسهم موضوعة في الآلات ، والأدوات ، والمباني ، وما يلزم الأعمال التي تمارسها . ولكن ما ينتج ربحاً لهذه الأسهم يضم إلى أموال المساهمين ، ويترك معها زكاة المال .

وإن كانت الشركة المساهمة شركة تجارية محضة . تشتري البضائع وتبيعها بدون إجراء عمليات تحويلية على هذه البضائع . كشركة بيع

المصنوعات المصرية ، وشركة التجارة الخارجية ، وشركات الاستيراد ،  
وشركة شوكوريل ، وشركة شملا - أو كانت شركة صناعية تجارية ،  
وهي الشركات التي تستخرج المواد الخام ، أو تشتريها ثم تجرى عليها عمليات  
تحويلية ، ثم تتجر فيها مثل شركات البترول ، وشركات الغزل والنسيج للقطن  
أو الحرير ، وشركة الحديد والصلب ، والشركات الكيماوية كشركة كيما  
وشركة الملح والصودا ، وشركة راكتا لصناعة الورق . فتجب الزكاة  
في أسهم هذه الشركات .

فقدار وجوب الزكاة في أسهم الشركات أن تكون الشركة تمارس عملاً  
تجارياً سواء معه صناعة أم لا . وتقدر الأسهم بقيمتها الحالية . مع خصم  
قيمة المباني والآلات . والأدوات المملوكة لهذه الشركات . فقد تمثل  
الآلات والمباني ربع رأس المال ، أو أكثر ، أو أقل . فيخصم من قيمة  
السهم ما يقابل ذلك . أي الربع ، أو أكثر أو أقل مثلاً . وتجب الزكاة  
في الباقي - ويمكن معرفة صافي قيمة المباني والآلات ، والأدوات . بالرجوع  
إلى ميزانية الشركة . وهي تنشر كل عام في الصحف .

### زكاة السندات

السند كما قلنا : صك بمديونية البنك أو الشركة أو الحكومة لحامله  
بمبلغ محدود بفائدة معينة ، فإليك السند مالك لدين مؤجل ولكنه يصير  
سالحاً عند نهاية الأجل وكذلك إذا خرج رقبه بالقرعة إذا كان سنداً عقارياً .  
فتجب زكاته حيثئذ لمدة عام إن مضى على ملكيته عام أو أكثر وهذا مذهب  
مالك وأبي يوسف ، وهو رأى حائفة وابن عمر وعكرمة ، أما إذا لم يجل  
أجله أو لم يخرج رقبه بسحب القرعة في السند العقاري فلا يجب إخراجه  
زكاته لأنه دين مؤجل ، وكذلك إذا لم يمض على ملكيته عام لا شرط مرور  
الحول في وجوب الزكاة .

## ٥ - سوق القطن .

نظمت الحكومة سوقين للقطن في الإسكندرية هما : بورصة العقود .  
وبورصة البضاعة الحاضرة ( مينا البصل ) . وذلك أن عمليات تجارة  
القطن قسمان :

١ - عمليات آجلة بأن يكون البيع والشراء بمقود والتسليم آجل .  
وهذا يتم في ( بورصة العقود ) . وتخضع هذه البورصة لإشراف  
الحكومة عن طريق مندوبها في البورصة للرقابة . ومنع التلاعب بالمحصول  
الرئيسي للبلاد .

٢ - عمليات بيع وشراء القطن والتسليم فوراً . وهذا يتم في سوق  
البضاعة الحاضرة ( بورصة مينا البصل ) وفي هذه البورصة يتم تنفيذ العقود  
المتفق عليها في بورصة العقود .

ويوجد ببورصة مينا البصل معامل عالمية لتقدير الرطوبة في القطن  
وتقدير رتبته ، وتحديد فروق الأسعار في البضائع المختلفة .

الحكم : أما بيع وشراء القطن والتسليم فوراً في سوق البضاعة الحاضرة .  
لمجاز ولا شبهة فيه .

وأما بيع القطن وشراؤه بمقود يبين فيها الصنف والدرجة ويحدد فيها  
الأجل . فهذا من السلم وهو عقد بين طرفين يشترى أحدهما من الآخر شيئاً  
موصوفاً بالصفات التي تحدده وتبينه ويكون ذلك في ذمة البائع ليسلم المبيع  
في الموعود المعين وهو جائز شرعاً ، إلا أنه قد يشترى بعض الأشخاص كمية  
من القطن بعقد . ثم يبيع هذه الكمية أو بعضها لغيره بعقد أيضاً . فيكون  
ذلك من قبيل بيع مالم يقبض . وذلك ممنوع شرعاً لما فيه من الغرر .  
إذ قد يحل الأجل ، ولا يوجد المبيع . ذلك ما يعلل به العلماء عدم جواز

بيع مالم يقبض . ولكننا إذا ظننا أو جزمنا بوجود المبيع عند حلول الأجل مستوفياً جميع الصفات المتفق عليها . فقد زال الغرر . وكان لنا حينئذ أن نقرر جواز هذا البيع ؛ لا تنفاه الغرر الذي هو علة عدم الجواز .

بقي أنه قد وردت أحاديث سبعة في النهي عن بيع ما اشتراه قبل قبضه . مثل حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه . لكن هذه الأحاديث السبعة في بيع الطعام قبل قبضه . ولهذا رجح صاحب ضوء النهار أن تحريم بيع الشيء قبل قبضه يختص بالجواز من الطعام دون المكيل والموزون من الطعام ودون سائر المبيعات من غير الطعام . وحكى هذا عن مالك . ونقل عن ابن المنذر : أن تحريم بيع مالم يقبض خاص بالطعام ، ونفى اعتبار القبض عن غير الطعام . وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك مثل قول ابن المنذر . وعلى هذا فإننا نقرر : جواز هذا البيع بالنسبة للقطن لعدم قيام دليل يمنع صحته .

كذلك يقع في هذه العقود أن يدفع المشتري بعض الثمن فقط وباقيه عند حلول الأجل وتسليم البضاعة .

وقد اشترط الفقهاء لصحة البيع في السلم دفع جميع رأس المال الذي هو الثمن في مجلس العقد ؛ لأن المبيع موصوف في الذمة ، فإذا كان الثمن أو بعضه في الذمة كان من قبيل بيع الكالئ بالكالئ وهو ممنوع شرعاً . للحديث ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ ) أى المؤجل بالمؤجل ، ولأن فيه الغرر .

وزي أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث . فقد تفرد بروايته موسى ابن عبيدة الرضى . وقد قال فيه الإمام أحمد : لا تحمل الرواية عنه ،

ولا أعرف هذا الحديث عن غيره ، وقال أيضاً ليس في هذا حديث صحيح .  
وقال الشافعي : أهل الحديث يوهنون هذا الحديث .

وأما الفرر قرى أن دفع جميع الثمن يزيد الفرر بالنسبة للمشتري .  
أما دفع البعض فيقلل الفرر . وليس من الاقتصاد الصحيح دفع جميع الثمن .  
بيننا المبيع غيب كله . ففي ذلك تعطيل لمال المشتري ومخاطرة بجميع هذا  
المال . أما دفع البعض فهو تخفيف للفرر ، وتقليل للمخاطرة ، وتقليب  
للمال حتى يحل بمعاد التسليم . وهذا رأينا في السلم . سواء كان في القطن  
أم في غيره ، فيكون بيع وشراء القطن في سوق العقود من قبيل السلم  
فهو جائز شرعاً .

## ٦ — أوراق اليانصيب

الغرض الرئيس من أوراق اليانصيب جمع أموال طائلة لمساعدة مشاريع  
خيرية كبناء ملجأ ، أو مسجد أو الإيفاق عليهما ، أو غير ذلك . إذ أن ثمن  
أوراق اليانصيب المبيعة يزيد كثيراً عن الجوائز الموزعة . فالزيادة هي دخل  
المشروع الخيري ، ومشتري أوراق اليانصيب يؤدي مساعدة للجمعيات  
الخيرية التي يشتري أوراق اليانصيب الصادرة لصالحها . وفي الوقت نفسه  
يحصد أمامه فرصة لتحسين مركزه بحصوله على إحدى الجوائز التي توزعها  
الجمعيات الخيرية .

وتشجع الحكومة الجمعيات الخيرية بالتصريح لها بإصدار أوراق اليانصيب .  
مع إشراف الحكومة على السحب . فلا يتم السحب إلا بحضور مندوبي  
وزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية . وقد حدد القانون نسبة مئوية من ثمن  
الأوراق حوالي ٦٠٪ للمشروع الخيري ، والباقي للجوائز والمصروفات .  
الحكم : التبرع للمشروع الخيري جائز شرعاً . بل مرغّب فيه . ولهذا

ينبغي لمشتري أوراق اليانصيب من المسلمين أن يتخير أوراق الجمعيات الخيرية الإسلامية ، وأن يتخير المشروع . إذ هو مساهم في تنفيذه .

وكذلك توزيع بعض الدخل جوائز على المتبرعين تشجيعاً لهم جازئ شرعاً . وليس ذلك من قبيل الميسر كما يظن بعض الناس .

فإن حقيقة الموضوع ترجع إلى عمليتين : هما عملية جمع التبرعات وتم بيع ورق اليانصيب . وتستولى الجمعية من الدخل على المبلغ المقدرها قانوناً لإنفاقه في المشروع الخيري ، وعملية توزيع الجزء الباقي مما جمع جوائز لبعض المتبرعين تشجيعاً لهم ، وتم بواسطة عملية السحب ( القرعة ) وليس في إحدى العمليتين ميسر . إذ لم يتحدد لعب بين طرفين كل منهما معرض للغم والغرم كما هي قاعدة الميسر .

فإن مشتري ورق اليانصيب إذا كان قصده مساعدة المشروع الخيري فقط ، أو كان قصده المساعدة والحصول على جائزة . . ليس في عمله ميسر ، وإذا تمحض قصده للحصول على إحدى الجوائز . فالرأى أيضاً أن هذا لا يكون ميسراً . إذ قاعدة الميسر كما ذكرها الشافعية أن يكون بين طرفين كل منهما معرض للغم والغرم . وهنا الجمعية التي أصدرت ورق اليانصيب طرف ليس معرضاً للغم والغرم . بل هي محدد لها مبلغ تأخذه للمشروع ، وتجعل الباقي بعد المصروف جوائز توزعها على المتبرعين بواسطة القرعة ، ويتم عليها القانون توزيعها ، وليس لها مصلحة في أن يحصل هذا أو ذاك على الجائزة . فبلغ الجوائز موزع ولا بد ، والمبلغ المحدد قانوناً للمشروع الخيري تحصل عليه الجمعية ولا بد . فالجمعية بلا شك طرف غير معرض للغم والغرم بل هي فائضة دائماً . فلا يوجد ميسر .

فيكون إصدار ورق اليانصيب من الجمعيات الخيرية الإسلامية وبيعه وشراؤه وأخذ الجوائز التي توزعها الجمعيات الخيرية الإسلامية . كل ذلك



يكون جائزاً شرعاً لا حرمة فيه . حتى لو قصد مشترى ورق اليانصيب الحصول على الجائزة .

ونعود فتؤكد جواز إصدار ورق اليانصيب وبيعه وشرائه بأن موضوع اليانصيب يشبه أن يجمع شخص من جماعة مبلغاً من المال لينفق منه في مشروع خيري ويحمل بما جمعه جزءاً يوزع بواسطة القرعة على بعض من جمع منهم هذا المبلغ تشجيعاً لهم على تقديم المساعدة للمشروع الخيري وليس هذا من قبيل الميسر إذ لا تنطبق عليه قاعدته وليس فيه ما يستوجب التحريم بل هو ظاهر الجواز شرعاً كما قلنا وافقه الموفق .

### • أوراق يانصيب السباق

أفردنا أوراق يانصيب السباق بهذه الكلمة ؛ لأن لها حكماً خاصاً يخالف حكم سائر أوراق اليانصيب لارتباطها بالسباق ، وقيل أن نين حكمها نين السباق وحكمه فنقول :

### • سباق الخيل

يوجد في مصر أربعة ميادين لسباق الخيل ، اثنان بالقاهرة وهما : ميدان سباق الجزيرة ، وميدان مصر الجديدة . واثنان بالإسكندرية وهما : سموحة وميدان نادى الإسكندرية الرياضى بأسبورتج .

وقبل ثورة ١٩٥٢ كان نشاط هذه الميادين يخضع لسلطة الأجانب . وكان يتبع ذلك أن تكون الاسبقية في كثير من الأحيان للخيل الاجنبية كالانجليزية والاسترالية .

ولما قامت الثورة وحصل الانقلاب في الحكم كثرت المنازعات بين أعضاء النوادى الوطنيين والاجانب فقررت الحكومة أن تكون جميع

خيول السباق عربية ولا يسمح بدخول السباق للخيول الأجنبية ويسير النظام في ميادين السباق على الوجه الآتي :

لكل ميدان تذاكر دخول وثمان التذكرة خمسة وعشرون قرشاً  
ولكل سباق تذاكر رهان وثمان التذكرة عشرون وخمسون ومائة قرش.  
ويحدد النادي أو دار ميدان السباق يوماً للسباق ، ولكل شخص  
يملك حصاناً عربياً من أى بلد عربي ولو من غير الجمهورية العربية الحق  
في أن يقدم حصاناً للسباق ، ويشترط أن يحوز الحصان موافقة اللجنة  
على أنه عربي وبعد ثلاث سباقات يمرض على اللجنة مرة أخرى وهكذا  
بعد كل ثلاث سباقات له .

وتوزع حصة السباق على الوجه الآتي :

٥٠٪ لوزارة الشؤون الاجتماعية - ٥٠٪ ضريبة الدمغة  
١٢٪ من الباقي لنادى السباق - أو مجلس إدارة ميدان السباق إذا لم  
يكن تابعاً لناد كيدان مصر الجديدة ويصرف منها للحصان السابق جائزة  
بعضها لراكبه وبعضها للمالك والباقي للجوائز يوزع على الفائزين من المراهنين  
الحكم أجاز الأئمة رحمهم الله السباق على كل ذى حافر كالخيل والبغال  
والحمير ، وعلى كل ذى خف كالإبل والبقيلة ، وذلك لأن السباق يعلم المتسابقين  
المهارة في الركوب ويفرس فيهم الفروسية وهى محتاج إليها في الحرب والجهاد  
وقد أجاز العلماء أن يكون هذا السباق على عوض مالى بشرط أن  
يكون هذا العوض من غير المتسابقين ، أو يكون من بعض المتسابقين . أما  
إذا كان العوض من جميع المتسابقين كأن قال أحد المتسابقين لصاحبه إن سبقتنى  
فلك منى مائة دينار وإن سبقتك فلى منك مائة دينار وقبل صاحبه ، فإن هذا  
السباق يكون محرماً ؛ لأنه تنطبق عليه قاعدة الميسر وهى أن يكون كل طرف  
معرضاً للتم والفرم .

فليس هذا السباق المذكور إذا من السباق الذى أجازاه العلماء بالشرط الذى ينهاه .

سباق الخيل في ميادين السباق التي ذكرناها لأن راكبي الخيل في هذا السباق أجراء على هذا الركوب، والرهان فيه يكون بين غير الراكبين على أن السابق هذا الحصان أو ذاك، فشخص يدفع رهانه ويختار حصاناً للسبق وشخص آخر يدفع ويختار حصاناً آخر وهكذا بخلاف السباق الذي أجازته العلماء؛ فإن راكبي الخيل فيه هم مستحقو عوض الرهان بالسبق والرهان فيه يكون بين المتسابقين أو غيرهم على أن السابق له كذا فيه دفع هؤلاء الراكبين على تعلم قنون الفروسية بخلاف السباق في ميادين السباق المذكورة؛ لأن كل واحد من المتراهنين وهم غير الراكبين يقامر على أن السابق هذا الحصان أو ذاك كما بينا سابقاً، ولا صلة لهذا السباق ببث روح الفروسية بين الناس ليتفهموا بها في جهاد الأعداء فهو لا يحقق صالحاً عاماً.

ولزيادة الإيضاح نقرر أن جميع الأشخاص الذين يشتركون نذاكر الرهان ويراهنون طمعاً في المكسب بسبق الحصان الذي اختاره كل واحد منهم كلهم من غير راكبي الخيل فلا سباق بينهم، وإنما هم مقامرون بالرهانة على الخيل واختيار أحدها للسبق. وكثير من هؤلاء يكون مقامراً بالمال الذي هو في أشد الحاجة إليه لنفسه أو لأهله وترى كثيراً منهم إذا ظهرت نتيجة شوط السباق في غير صالحه يبكي ويندب حظه ويتربص الفرصة لشوط آخر ربما باع له بعض حليه أو ملابسه أو اقترض من غيره فإذا كانت نتيجة كنتيجة الشوط السابق عض الأنامل من الغيظ وحاقق به الحسرة والندامة وللأسف أن أكثر هؤلاء مدمن ميسر وقلما يستطيع ترك هذا النوع من التمار.

ولا شك أن هذا السباق الذي يعتمد أكثر ما يعتمد على الميسر ويؤدي إلى هذا الفساد الخلقي والاجتماعي بل قد يؤدي إلى فساد لإجرامى ولا يحقق (٦ للمللات الحديثة)

مصلحة عامة يكون حراماً ولا يجوز شراء تذاكر الرهان عليه ولا شراء تذاكر الدخول في ميدانه .

### ارتباط أوراق اليانصيب بهذا السباق

تتقدم إحدى الجمعيات الخيرية إلى بعض النوادي أو مجلس إدارة ميدان السباق الذي لا يتبع نادياً طالبة منحها دوراً من أدوار السباق فيمنحها النادي أو مجلس الإدارة دوراً من السباق مجاناً مساعدة لها على تنفيذ مشاريعها الخيرية .

فتباشر الجمعية ببيع تذاكر الدخول وتذاكر الرهان وتتولى المصروفات وتوزع حصيلة السباق على النظام السابق وتحمل هي عمل النادي أو مجلس إدارة الميدان لتستعين بما تأخذه من الحصيلة في تنفيذ المشروع الخيري .

وقد تصدر الجمعية لهذا السباق أوراق يانصيب السباق كأوراق يانصيب سباق المهرة وأوراق يانصيب سباق المواسة وتجعل لأوراق اليانصيب جوائز مختلفة وتحدد يوماً لسحب القرعة ، ويجرى السحب في ذلك اليوم فيخرج بالسحب عدد من أرقام تذاكر اليانصيب بعدد الجوائز دون تمييزها وترتيبها وهذا العدد من الأرقام يوزع على خيل السباق ، فالحصان الأول في السبق يكون للرقم المربوط عليه الجائزة الأولى والحصان الثاني في السبق يكون للرقم المربوط عليه الجائزة الثانية وهكذا حتى تنتهي الجوائز ، فأوراق يانصيب السباق مرتبطة بهذا السباق لأن بواسطته يعلم الرقم الذي نال الجائزة الأولى والرقم الذي نال الجائزة الثانية والرقم الذي نال الجائزة الثالثة وهكذا إلى آخر الجوائز .

وإذا كان هذا السباق حراماً كما بينا يكون بيع وشراء أوراق يانصيب السباق حراماً لأن يانصيب السباق مبنى على السباق وهو حرام والمبنى على الحرام حرام .

وقد ظهر بذلك سبب إفرادنا أوراق يانصيب السباق بكلمة لأن  
حكمها يخالف حكم سائر أوراق اليانصيب التي لم ترتبط بفعل محرم وهو  
الجزاء شرعاً كما قدمنا .

## ٧ - عقود التأمين

الإنسان في هذه الحياة معرض لأخطار كثيرة ، تصيبه بصفة مباشرة تارة  
في شخصه ، وتارة في ممتلكاته . فن النوع الأول المرض والبطالة  
والشيخوخة والموت . ومن النوع الثاني السرقة والحريق والفرق والزلازل  
ومرض الحيوان وموته ، وهناك نوع ثالث من الأخطار لا يصيب الشخص  
نفسه بصفة مباشرة ولا يصيب ممتلكاته بصفة مباشرة وإنما يصيب غيره  
في شخصه أو ممتلكاته ويكون ذلك الشخص مسئولاً مدنياً عنه قانوناً ويسمى  
أخطار المسؤولية المدنية كأخطار المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن  
والطائرات والحيوانات وأخطار المسؤولية المدنية نتيجة لإصابة غيره في  
شخصه أو ممتلكاته بسبب عمارة يمتلكها الشخص أو مصنع أو مخزن لمواد  
قابلة للاشتعال والمسؤولية المدنية عن الأخطار المهنية كأخطار الأطباء  
والصيادلة وأصحاب المصانع والتجار بسبب الأطعمة الفاسدة التي يتجرونها  
ويوزعونها وكذلك إصابات العمل وأمراض المهن بالنسبة لمالك المصنع وهذه  
الأخطار من شأنها أن تؤدي إلى خسارة مالية والواجب على كل فرد  
أن يحتاط لنفسه من هذه الأخطار ، ومن الخسائر المالية التي تنشأ في  
حال وقوعها .

وكما أن أخذ الحيلة ، ووسائل الوقاية طريقاً للسلامة من الأخطار  
في الغالب ، كذلك الاشتراك في تعويض الخسارة طريق للتخفيف من  
الآثار الفادحة التي تنتج عن وقوع الخطر .

## التأمين التبادلى

وطريق الاشتراك فى تعويض الخسارة ترجع إلى أن يتفق جماعة من الأشخاص المعرضين لخطر معين على أنه إذا حلت خسارة بفرد منهم. نتيجة وقوع هذا الخطر عليه . فإن الخسارة الناتجة عن ذلك توزع عليهم جميعاً بدلاً من أن يتحملها وحده ذلك الشخص السبب الخطر . الذى نزل به هذا الخطر . وذلك كجماعة من أصحاب السفن يخشون على سفنهم أخطار البحر وكجماعة من الملاك يخشون على منازلهم خطر الحريق ، وجماعة من التجار يخشون على متاجرهم من السرقة وهكذا . . .

فالتأمين حيثئذ وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة التى لحقت نتيجة لوقوع خطر معين بواسطة توزيع الخسارة على مجموعة من الأفراد بمقتضى اتفاق سابق . فإن كان الاتفاق لتعويض الخسارة الناتجة من أخطار البحار سمى التأمين البحرى وإن كان لتعويض الخسارة الناتجة من خطر الحريق سمى بالتأمين ضد الحريق وهكذا . وهذه الطريقة تسمى طريقة التأمين التبادلى . إذ أن الخسارة التى تقع على الفرد تتحملها الجماعة المعرضون لهذا الخطر . بدلاً من أن يتحملها ذلك الشخص وحده . . إذ كل فرد يفرض نفسه معرضاً لهذا الخطر بطريق التبادل . وقد كانت طريقة التأمين التبادلى هى ما اتبعه الناس أول الأمر لدرء الخطر الذى يتعرض له جماعة معينون ، ثم حدثت شركات التأمين التى أسست للتأمين التجارى . وستكلم عليه فيما بعد :

الحكم — يرجع التأمين التبادلى إلى التزام جماعة معرضين لخطر معين بدفع الخسارة اللاحقة بأى فرد منهم نتيجة لحصول الخطر المعين مقسمة عليهم جميعاً . وذلك بأن يجمع منهم مبلغ من المال . يدفع كل واحد منهم قسطه فيه ، ويحفظ المبلغ لتدفع منه الخسارة إذا حصلت . ثم يجمع

بعد ففاده مبلغ آخر وهكذا . فهذا تبرع منجر مدفوع من كل واحد منهم  
لغرض مخصوص يستحقه من تحقق فيه الشرط ، ولا حرج في ذلك شرعاً .  
بل هو نوع من التعاون على درء الحسائر والكوارث .

هذا إذا كان المال قد جمع قبل حصول الخطر . أما إذا التزم كل شخص  
منهم بأن يدفع عند حصول الخطر لآى واحد منهم قسطه في الخسارة  
مقسمة عليهم جميعاً ، ولم يدفعوا المال إلى أن حصل الخطر .  
فهل يلزمهم دفع مبلغ الخسارة ، كل واحد بقسطه منه — جرى  
التأمين التبادلى على هذا . وحكمه في الشرع يرجع إلى أن الواحد التزم جملاً  
عند حصول خطر ولو كان ذلك الخطر قد نزل بغيره . ولنفرض هنا كذلك ،  
فهو جعل التزم على عمل لا يعود على الملتزم نفعه .

وهنا نذكر أنه جرى خلاف في أن الجعل . إنما يكون عن عمل يعود  
على الجاعل نأى الملتزم — في مذهب مالك . خلاف في هذا ، كن قال  
الشخص إن صنعت إلى هذا الجبل فلك كذا ، أو قال من دخل من ثقب  
هذا الجدار فله كذا — قال صاحب شرح من خليل — وفي شرط منفعة  
الجاعل بعمل العامل قولان — عبد الملك من جاعل رجلاً على رقيه  
إلى موضع في الجبل سماه ، فلا يجوز الجعل إلا فيما ينتفع به الجاعل ،  
ولم ينقل ابن يونس غير هذا — وقال ابن رشد . اختلف هل من شروط  
صحته أن يكون فيه منفعة للجاعل أم لا على قولين ، قلنا أن نعمل  
برأى من يرى صحة الجعل على عمل لا يعود على الجاعل منفعة . وحديث  
يكون كل فرد التزم أن يدفع جزءاً من الخسارة إذا نزلت بواحد منهم  
قد لزمه أن يدفع قسطه من هذه الخسارة — ويجاز لمن نزلت به الخسارة  
أخذ مبلغ الخسارة مقسطاً على الجماعة بلا شبهة . ويعتبر ذلك أيضاً من قبيل  
التعاون على درء الشدائد والكوارث فهذا النوع من التأمين التبادلى جائز  
شرعاً بل مرغّب فيه .

## التأمين التجاري

النوع الثاني من التأمين . هو المسمى بالتأمين التجاري ، وذلك أنه بعد أن كان الناس يتفق منهم كل جماعة معرضة لخطر على تقسيم الخسارة اللاحقة بأى واحد منهم ، نتيجة لوقوع ذلك الخطر . حدثت طريقة أخرى للتأمين . وهى فى الواقع طريقة تجارية . فقد تأسست للتأمين شركات . كما تأسست للأعمال التجارية ، وأصبح التأمين التبادل لا وجود له . فيتفق طالب التأمين مع إحدى شركات التأمين على أن تتحمل الخسارة التى تنزل به . نتيجة لحصول خطر معين فى مقابل مبلغ معين يدفعه . وقد حدد القانون رأس مال شركة التأمين بالأقل عن ٢٠٠٠٠٠ ج ( مائتى ألف جنيه ) وأن تكون شركة مساهمة ، وأن تكون بحصة مجنسبة الجمهورية العربية . وهذه الشركات تقوم بعمليات التأمين . بقصد الربح . ولهذا يسمى بالتأمين التجاري ، أما التأمين التبادل . فعامل الربح لا وجود له فيه .

وقد تضطر الدولة إلى القيام بنوع أو أكثر من التأمين عندما تمتنع شركات التأمين عن القيام به لخطورته ، أو عندما تقتنع الدولة بفائدته من الناحية الاجتماعية . فى الحرب العالمية الثانية اضطرت الحكومة للتأمين على القطن ضد أخطار الحرب حينما امتنعت الشركات عن التأمين لخطورته .

## التأمين الحكومى

وكذلك تقوم الحكومة فى كثير من الدول بالتأمين الاجتماعى . كالتأمين الصحى ، والتأمين ضد الشيخوخة والتأمين ضد البطالة .

والغرض من التأمين الحكومى ضمان دفع قيمة الخسائر لمن حلت به فى حال وقوع الخطر ، لتحقيق الربح . بل إذا حصل عجز بأن كانت الأقساط المحصلة أقل من التعويضات المطلوبة فإن الحكومة تتحمل العجز . والتأمين .



الحكومي يكون في الغالب إجبارياً وما تقدم تبين أن الهيئات التي تقوم بالتأمين ثلاث: هيئة التأمين التجاري، وشركات التأمين، والهيئات الحكومية وتنكم على التأمين التجاري فنقول :

عقد التأمين التجاري اتفاق بين طرفين ، ويسمى الطرف الأول المؤمن أو هيئة التأمين ، ويسمى الطرف الثاني بالمؤمن له أو المستامن والمبلغ الذي يتعهد المؤمن بسداده يسمى مبلغ التأمين ، والمبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن يسمى قسط التأمين والمستند الذي يدل على التعاقد وشروطه يسمى الوثيقة أو البوليصه ، ويتم عقد التأمين بواسطة استشارة تسمى طلب التأمين يملؤها الطالب . وفيها بيان الخطر الذي يطلب التأمين منه . فإن كان من الأخطار الملكية . كالحريق والفرق والسرقة قدر للعين المؤمن عليها مبلغا . فتسل شركة التأمين خيرا يقدّر قيمتها . فإن كان المبلغ المطلوب التأمين عليه لا يزيد على ما قدره الخبير ، قبلت الشركة التأمين ، وقدرت ما تأخذه عن ذلك بنسبة مئوية لمدة محدودة . وحصلته قسطا واحداً من المؤمن له . فإن حصل الخطر دفعت الشركة للمؤمن له قيمة التالف .

### التأمين على الحياة

أما التأمين على الحياة فيكون بأن يقدم طالب التأمين الاستشارة ويقدر فيها مبلغاً من المال ويحدد مدة التأمين على حياته ، ويبين من يستحق مبلغ التأمين إذا حصلت الوفاة في المدة . فتحول الشركة طالب التأمين على أطباؤها ليقرروا هل حالته الصحية يمكن أن يعيش معها هذه المدة . فإن قرروا ذلك وافقت الشركة على التأمين وقدرت عليه أقساطاً يدفعها سنوياً ، أو كل ستة أشهر ، أو ثلاثة حسب الاتفاق بحيث تستهلك الأقساط مبلغ التأمين عند نهاية المدة . فإن مات أثناء المدة استحق من عيّن في العقد مبلغ التأمين . أما إذا مضت المدة كلها ولم يحصل الموت فإن الشركة لا تلزم بدفع شيء له وهذا في عقد التأمين العادي ( ويسمى عقد التأمين المؤقت ) .

وهناك عقد تأمين يسمى عقد التأمين المختلط لأنه يضم إلى التأمين الادعاء ، وهذا العقد يضمن دفع مبلغ التأمين مع قائده أو بدونه حسب الاتفاق عند وفاة المؤمن له خلال المدة المحددة لمن يستحق مبلغ التأمين وكذلك عند نهاية المدة إذا بقي على قيد الحياة . وبالطبع تزيد قيمة قسط التأمين في هذا النوع عن التأمين العادي لأن قسط التأمين فيه في الواقع عبارة عن قسطين أحدهما لتغطية خطر الوفاة ، والثاني لتكوين المبلغ المطلوب دفعه في حالة البقاء على قيد الحياة .

### التأمين ضد الأخطار الشخصية

وكذلك يتم التأمين بمثل الطريقة المذكورة ضد سائر الأخطار الشخصية كالتأمين على العيون ، وعلى السمع ، أو ضد مرض معين ، أو غير ذلك . كما يتم بالنسبة لعمال المصانع . فقد صار التأمين في مصر إجبارياً ضد إصابات العمل ، وأمراض المهنة . فالقانون يلزم كل صاحب عمل أن يؤمن على عماله ضد إصابات العمل وأمراض المهنة التي يلزمه قانوناً التعويض عنها واستثنى القانون بعض الحالات .

### التأمين ضد أخطار المسؤولية المدنية

وكذلك يتم التأمين ضد أخطار المسؤولية المدنية المالية بالنسبة للسيارات والسفن والطائرات وغيرها ، وقد صار التأمين بالنسبة للسيارات إجبارياً وتقدر الشركة المؤمنة قسط التأمين عن السنة بالنسبة للسيارات الخاصة (الملاك) تبعاً لسعة اسطوانات السيارات وعددها وبالنسبة لسيارات التاكسي والتاكسي والأتوبيس تقدر القسط بنسبة عدد الركاب . فسيارات التاكسي (الاجرة) عن العدد من الركاب لغاية ٥ القسط عشرة جنيهات ثم عن كل راكب زاد على ذلك جنيهان ، وسيارات النقل العام للركاب (الأتوبيس)

عن كل راكب من العشرين الأول جنيه ومائتان وخمسون ملياً . ثم عن كل راكب زاد على ذلك سبعة وخمسون ملياً والنسبة لسيارات النقل . يقدر القسط على أساس الوزن الإجمالي للسيارة . فالقسط لسيارة النقل التي لا يتجاوز وزنها طناً سبعة جنيهات ، ولا أكثر من طن ولا يجاوز اثنين تسعة جنيهات . ثم عن كل طن زاد على ذلك جنيه .

وكذلك لكل حالة من أحوال المسؤولية المدنية غير ما يتصل بالسيارات تقدر الشركة قسط التأمين بواسطة خبرائها الذين يبحثون كل حالة وما يلائمها .

## الحكم

التأمين التجاري ضد الأخطار الملكية وأخطار المسؤولية المدنية مرجعه إلى أن شخصاً يلتزم لشركة التأمين بدفع مبلغ . على أن تلتزم الشركة له بدفع الحسارة الناجمة عن خطر معين إذا حصل ذلك الخطر .

ولا شك أن هذه عملية مستحدثة لم يدركها أحد من الأئمة الأربعة ولا من أصحابهم ، ولا من جميع الأئمة السابقين .

وهذه العملية تحقق مصلحة اقتصادية كبيرة . فقلبا نجد باخرة تعبر البحار إلا مؤمناً عليها ، وقلبا نجد بضائع تشحن من الخارج في هذه البواخر إلا مؤمناً عليها ، وكذلك قلبا نجد الممارات الشاهقة والمناجر إلا مؤمناً عليها من الحريق . ومخازن البنوك والشركات التي تتجر في القطن لا تخزن قطناً إلا مؤمناً عليه ، وكذلك مخازن الأخشاب — ومخازن البترول والزيت مؤمن عليها ضد الحريق ، وهكذا كل تاجر أو شركة تتخشى على بضائعها الحريق يؤمن عليها ، وكذلك المصانع مؤمن عليها وعلى عاملها ، وكذلك السيارات صار التأمين ضد المسؤولية الناجمة عنها إجبارياً وكذلك الطائرات والسفن وغيرها . فقد دفعت قواعد الاقتصاد الناس دفعا إلى

التأمين لدى شركات التأمين ليؤمنوا الكوارث المالية الفادحة نظير ما يدفعون للشركات من مال لا يذكر بجانب الخسارة إذا نزلت بأى فرد منهم فمن رضا تام من طالب التأمين يتعاقد مع الشركة ، ويدفع قسط التأمين وعن رضا تام من الشركة تتعاقد معه ، وتدفع الخسارة إذا نزلت به فإنها تجمع مبالغ طائلة منه ومن غيره ، وفى الغالب تكون السلامة بحيث يبقى لها بعد سداد الخسائر أرباح . فالشركة تقوم بهذه العملية على أنها عملية تجارية رابحة .

والنتيجة أن الطرفين : المؤمن والمؤمن له تعاقدوا على هذه العملية برضاها التام . وهى عملية تخدم الصالح العام ، وتحفظ لكثير من الناس ثرواتهم ، وتدرأ عنهم الكوارث المالية الخطيرة . كما أنها تدر أرباحاً على شركة التأمين . فقد ارتفق بهذا العقد طرفان واتفقا على عملية مصلحية اقتصادية . فيكون هذا التأمين مباحاً شرعاً .

أما التأمين ضد الأخطار الشخصية سواء كان تأميناً على الحياة أم على بعض الحواس أم على بعض أجزاء الجسم فإنه يحقق الصالح العام فى الصناعات والمهن الخطيرة . فيه تخف آلام الكوارث التى تنزل برجال الصناعات وتهن الشدائد التى تحمل بالمخاطرين من رجال الأعمال سواء كان تأميناً عادياً أم تأميناً مختلطاً . وبواسطته إذا كان تأميناً مختلطاً يستطيع المؤمن له تكوين ثروة لشخصه ، أو لنويه يجهدها عند الحاجة ، ويلجأ إليها عند الضائقة . ولكل ما تقدم يكون التأمين فى الصناعات والمهن الخطيرة على الحياة وضد سائر الأخطار الشخصية جائزاً شرعاً .

أما التأمين ضد الأخطار الشخصية المذكورة فى غير الصناعات والمهن الخطيرة فينظر فيه . فإن كان من نوع التأمين المختلط كان جائزاً شرعاً : لأن فيه تشجيعاً على الادخار فهو يحقق الصالح العام بشرط أن يتفق المؤمن له مع

الشركة على عدم استغلال أقساط التأمين التي يدفعها في الزيادة . وذلك نظير ما بينا في حكم الادخار في صندوق التوفير ، وله حيثئذ أخذ مبلغ التأمين مع الفائدة لأنها ليست ربوية .

وأما إذا كان تأميناً عادياً فإنه لا يجوز ، لأنه لا يحقق حيثئذ صالحاً عاماً .  
وأما التأمين الاجتماعي كالتأمين الصحي والتأمين ضد إصابات العمل فتقوم به الدولة نظير مبلغ يدفعه الأفراد وتكمله الدولة عند العجز عن سداد جميع المطالبات ، فهو يحقق مصلحة اجتماعية أمر الحاكم بها فيكون مباحاً بل مرغباً فيه .

### شبهتان على التأمين ودفعهما

أورد بعض الناس على التأمين شبهتين ثم حكم بطلانه بناء على هاتين الشبهتين ونذكر كل شبهة منهما ونبين دفعها :

١ - العقد شرعاً يجب أن يقع على عين أو منفعة وذلك مثل البيع واقع على عين بعوض ومثل الهبة واقعة على عين بغير عوض ، ومثل الإجارة واقعة على المنفعة بعوض ومثل الإعارة واقعة على المنفعة بغير عوض ، وعقد التأمين ليس كذلك لأنه إنما وقّع على تعهد وضمانة وهذا لا يعتبر عيناً ولا منفعة ؛ لأنه لا يستهلك ولا تؤخذ منفعته فلا يكون عيناً ولأنه لا ينتفع بذات التعهد لا بالإجارة ولا بالإعارة ، فلا يكون منفعة ، وأما حصول المال بناء على هذا التعهد فلأن ذلك أثر من آثار معاملة من المعاملات ، وحيث أن عقد التأمين لم يقع على عين ولا على منفعة يكون باطلاً .

ولدفع هذه الشبهة نقرر أن كون العقد لا بد أن يقع على عين أو منفعة غير صحيح وأن الحصر في ذلك باطل ؛ لأن العقد يقع على شيء آخر غير العين

والمنفعة وهو العمل وذلك كعقد الجمالة وهو التزام عوض على عمل وكعقد الإجارة في الزمة إذا جرت على العمل كإجارة العمال للنقل أو البناء والصناع لصنع الأحذية أو للنجارة وغير ذلك فالعقد شرعاً يقع على عين أو على منفعة أو على عمل ومن العقد على العمل عقد الضمان وهو التزام ما في ذمة الغير . وعقد التأمين يخرج على أنه من قبيل الجمالة فالشركة التزمت للمستأمن دفع مبلغ مقدر من المال إذا قام بعمل هو دفع مبلغ من المال على نظام خاص غنى قام بهذا العمل استحق المبلغ الذي التزمته الشركة واشترط الفقهاء في العمل أن يكون مباحاً وذلك متحقق هنا واشترط الشافعية أن يكون العمل مباحاً يعود على الملتزم نفعه ولكن المعتمد عند المالكية عدم اشتراط أن يعود على الملتزم نفعه ولهذا صحت الجمالة عندهم في مثل إن صعدت الجبل ظلك من دينار مثلاً .

هذا التخرج مع قطع النظر عن كون التأمين عملية مستحدثة لم يدركها أحد من الأئمة السابقين أما إذا لم تقطع النظر عن ذلك فإن هذه الشبهة تدفع بالدفع العام الذي ذكرناه في شركات المساهمة وطبقناه هنا باختصار في حكم التأمين فارجع إليه هناك ودقق النظر فيما بيناه هنا ؛ لتعلم أن التأمين معاملة حدثت واقتضت القواعد لإباحتها ولم يشب هذه الإباحة شائبة تستوجب بطلانها .

٢ — عقد التأمين من قبيل الضمان فيجب أن يتوفر فيه ما يتوفر في الضمان من ضم ذمة إلى ذمة ووجود ضامن ومضمون عنه ومضمون له وقد خلا عقد التأمين من كل ذلك فيكون باطلاً فأخذ المال بهذا العقد حرام وأكل لأموال الناس بالباطل .

ولنفع هذه الشبهة نقرر أنه لا يصح اعتبار عقد التأمين ضماناً شرعياً فإن ذلك ظاهر البطلان وما يعبر به في بعض الأحيان من أن شركة التأمين ضمنت للمستأمن مبلغ التأمين فلا يراد بلفظ ضمنت هنا المعنى الشرعى بل أريد

منه المعنى القوي الذي هو مطلق الالتزام ، وقد عرفت أن التأمين إما أن يخرج على أنه جمالة وإما أن يكون معاملة حديثة مباحة فتبين من كل ذلك أن هاتين الشبهتين باطلتان وأن عقد التأمين صحيح بما بينا من حجج وبراهين والله الموفق .

## ٨ - المزارعة

يتفق بعض الزراع مع مالك الأرض على أن يعطيه الأرض ليزرعها ، ويقسم المحصول بينهما مناصفة وهو الغالب ، أو الثلثان للمالك والثلث للزارع ، أو غير ذلك ، ويفضل المزارع هذه الطريقة على إجارة الأرض لأنه في حال الإجارة ملزم بدفع الأجرة ، وإن لم تنتج الأرض بعد المصروف قيمة الأجرة ، ويرغب المالك في هذه الطريقة أيضاً لجنى من أرضه فائدة أكثر حينما تكون أثمان المحصول عالية فلا يجرم من الانتفاع بذلك كما هو الحال في الإجارة .

فيتسلم المزارع الأرض من المالك بعقد المزارعة ويمارس كل من المالك والمزارع الأعمال المطلوبة منه حسب العرف في المزارعة . فيدفع المالك الأموال الأميرية ، ويعد آلة الري إن كانت الأرض تروى بالآلات . الميسكانيسكية ، وإن كانت الأرض تروى بالآلة العادية ( الساقية ) . يبنى البئر ، وأحضر هو والمزارع الساقية والأخشاب ، كل ما ينحصر حسب العرف - ويشارك المزارع جميع عمليات الزراعة . من إحضار البذر والحراث ، والسقي ، وتربية الزرع ، وتقليمه من الحشائش ، والودودة وكل ما يحتاج إليه في الزراعة . حتى ينمو الزرع ويصلح . ثم يحصده ثم يقتسمان المحصول حسب العقد المتفق عليه بينهما . وهذه الطريقة تسمى المزارعة .

وقد صدر قانون وقرار جمهوري بتنظيم العلاقة بين المالك والمزارع

وفيه النص على أنه لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على نصف المحصول بعد خصم جميع المصروفات ، وأن نفقة الرى بالآلات الميكانيكية تحسب على المزارع . إلا إذا اتفق مع المالك على غير ذلك ، وبين ما يلزم المالك من العمليات ، وما يلزم المزارع ، وما يلزمهما مناصفة على الوجه الآتي :  
ما يلزم به المالك : الأموال الأميرية ، والضرائب الإضافية ، والתרميات الكبيرة ، والتحسينات اللازمة للزراعة ( العين ) ومبانيها .

ما يلزم به المزارع : جميع العمليات اللازمة للزراعة . سواء عمل فيها بنفسه أم بأولاده أم بعماله ، وبالماشية من خنمة في الأرض ، والزراعة ، وعمليات الرى . ما لم ينص على اقتسامه ، والتسميد بالسماد البلدى . ومقاومة الآفات التي تقاوم عادة باليد ، تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية ، وإصلاح آلة الرى والزراعة العادية وجمع المحصول .

ما يلزم به المالك والمزارع مناصفة : ما يشترى نقداً للزراعة من بذور ( تقاو ) وأسمدة كجاية ، ومبيدات الأمراض الزراعية والحشرات وتطهير القنوات والمصارف الرئيسية ، وما يلزم للإشراف على الزراعة من خفراء وخولة .

الحكم : المزارعة عند الشافى . دفع الأرض لمن يزرعها ، والبذر من المالك ، والخايرة مثلها ولكن البذر من العامل . وعند غير الشافى المزارعة والخايرة دفع الأرض لمن يزرعها . سواء كان البذر من المالك أم من العامل أم منهما .

أما الحكم فرأى أبى حنيفة أن المزارعة لا تصح مطلقاً ، ورأى الشافى أن المزارعة تصح تبعاً للساقاة على الشجر . ولا تصح استقلالاً والخايرة باطلة . ولكن أكثر الأئمة وفيهم صاحب أبى حنيفة أجاز المزارعة بالمعنى الشامل للخايرة استقلالاً ، أو تبعاً للساقاة لما روى أن النبي صلى الله



عليه وسلم عامل أهل خير على نصف ما يخرج من ثمر أو ذرع . ولأنه عقد شركة بين المال والعمل فيجوز اعتباراً بالمضاربة - والجامع دفع الحاجة فإن ذا المال قد لا يهتدى إلى العمل ، والقوى عليه قد لا يجد المال . فست الحاجة إلى قيام هذا العقد بينهما ، على أن يكون المحصول مشاعاً بين المالك والمزارع حسب الاتفاق بينهما - ويتبع في الأعمال المطلوبة من كل منهما العرف الجاري إذا اختار ذلك فهو جائز شرعاً . كما أنه يجوز شرعاً أيضاً اتباع النظام الذى صدر به القانون والقرار الجمهورى . فكل ذلك جائز شرعاً ، بل وعلى أى نظام يرتضيه الطرفان . بشرط أن يكون المحصول شائعاً بينهما ، مع ملاحظة أن القانون والقرار الجمهورى قد حققا العدالة بين المالك والمزارع ، وقطعا أسباب الخلاف ، وحافظا على حسن العلاقة بينهما . فالزراعة على مقتضاهما جائزة شرعاً ، وليس فيها أى شبهة .

## ٩ - شركة المواشى

شاعت فى الريف شركة المواشى . وطريقتهما أن يشتري شخص بقرة أو جاموسة مثلاً ، ويعطيها أحد الفلاحين ليتعدها ويطعمها ويقوم بشئونها وله أن يأخذ لبنها ، ويعمل عليها فى الحقل برفق . على أن تكون زيادتها المتصلة ، وتناجها بينهما مناصفة لتكون البقرة شركة بينهما وعلى الفلاح نصف ثمنها ويملك نصفها ملكاً مراعى ، كلما دفع جزءاً من الثمن استقر ملكه على ما يقابله فإذا باعاً من تناجها شيئاً أخذ ثمنه ذلك الشخص الذى اشترى البقرة . نصفه نصيبه من التناج ، والنصف الثانى نصيب الفلاح ويخضم من نصف ثمن البقرة ، وهكذا كلما باعاً من تناجها شيئاً . حتى ينتهى نصف ثمن البقرة . فتصير البقرة شركة بينهما يملك كل منهما نصفها ملكاً تاماً ونصف ما ينتج منها ، وتسمى هذه العملية عند الفلاحين ( إخراج المواشى بالجرى ) .

الحكم : هذه الشركة في المواشى أفتت بصحتها شرعاً لجنة الفتوى .  
بالأزهر برئاسة المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم . وقد خرجتها اللجنة على  
أنها إجارة صهيحة ، وأطالت في الرد على من حكم بطلان هذه الإجارة .  
وقالت : إن التعامل والعرف جرى بها ، ويشق على الناس تركها ثم قالت .  
إن هذه المعاملة ليس فيها مانع شرعى مع تعامل الناس بها وتعارفهم عليها  
وللناس فيها حاجة ، ولم يوجد نص يحظرها بعينها من كتاب أو سنة  
أو إجماع ، ولا يترتب عليها ما يترتب على ما حظره الشارع من التصرفات  
من التنازع والشحناء ، وإيقاع العداوة والبغضاء والظلم والفساد  
فتكون صهيحة .

وبصحة هذه الشركة وجوازها شرعاً تحكم كما حكمت بذلك لجنة الفتوى  
بالأزهر . ولكتنا نخرج هذا الحكم على أن هذه المعاملة مضاربة في  
الحيوان كالمضاربة في الأموال العينية . فكما يصح أن يعطى الرجل ماله  
لمن يعمل فيه ، والربح بينهما : كذلك يصح أن يعطى الرجل ماشيته لمن  
يطعمها ويتعهدا والنتائج بينهما . سواء كان زيادة في الماشية ، أم نسلا منها  
فقد روى الإمام أحمد والبخارى وابن ماجه . عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : ( ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم . قال أصحابه وأنت ؟  
قال نعم . كنت أرواها على قراريط لأهل مكة ) . فهذا الحديث يتصل  
بصميم مسألتنا . إذ هي إعطاء الماشية الفلاح ليرعاها ويتعهدا . في مقابلة  
جزء مما ينتج منها ، وهذا الناتج يقسم على مقتضى العقد الحاصل بينهما ،  
وإنفاق الفلاح بعض المال في طعامها يقابله اللبن الذى يأخذه ، وعمله عليها .  
والجهاالة هنا بالنسبة للبن ، والعمل ، والطعام يتساح فيها شرعاً ؛ لأنها  
لا تؤدى إلى نزاع وشحناء . ولأن المالك والفلاح قد اتفقا على هذه العملية  
مع التراضى التام والاطمئنان إلى أن كلا منهما قد ارتفق بهذا العقد .

ونصت اللجنة في فتواها على ما يأتي : - وقد أجاز الإمام أحمد في أصح الروايتين عنه : دفع الشاة أو البقرة أو الناقة لمن يعمل عليها بجزء من درهما ونسبها . كما نقله عنه ابن القيم في زاد المعاد ، وجاء في شرح المنتهى . فقه الحنابلة أنه يصح دفع الدابة أو النحل ونحوها لمن يقوم عليها مدة معلومة بجزء منها ، وهذا كله يؤيد تخريجنا لصحة هذه المعاملة . على أنها من المضاربة في الحيوان ، ونعتم هذه الكلمة بما ختمت به اللجنة فتواها حيث قالت :

ومما ذكرنا يعلم أنه لا مانع يمنع شرعا من صحة هذه المعاملة .

لذلك تفق اللجنة بجوازها تيسيرا عن الناس ، ودفعاً لما يلزم من الحرج الذي جاء القرآن الكريم بنفيه قال الله تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) وقال تعالى : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) وقال تعالى : ( يريد الله أن يخفف عنكم ) وفي الحديث بعث بالحنيفية السمحة .

وبهذا انتهى كتاب المعاملات الحديثة وأحكامها والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . ٩

## بيان المقرر من المعاملات الحديثة

نص منهاج القسم الثانوى بالأزهر والمعاهد الدينية فى مادة الفقه على المعاملات الحديثة المقرر دراستها على السنة الثانية الثانوية فى فقه الحنفية وعلى السنة الثالثة الثانوية فى فقه الشافعية والمالكية والحنابلة . وهاك البيان :

(١) الأحكام الشرعية لما يأتى :

عمليات البنوك التجارية وتشمل :

إيداع النقود - الحساب الجارى - حساب الاعتماد - حساب الكفيل - الكفالات وخطابات الضمان .

عمليات البنوك العقارية وتشمل :

الإقراض بضمان - إصدار السندات .

عمليات بنوك التسليف الزراعى والصناعى .

وذلك بعد بيان موجز لكل هذه العمليات .

(ب) الأحكام الشرعية للمعاملات التجارية التى تتم فى بورصات

الأوراق المالية ، والعقود ، ومينا البصل .

وذلك بعد بيان موجز لهذه العمليات .

(ج) المعاملات الشرعية للتعامل بالأوراق المالية وتشمل :

الأسهم ، والسندات .

بعد بيان موجز لكيفية هذا التعامل الآن .

(د) حكم التعامل بأوراق اليانصيب :

(هـ) الأحكام الشرعية لعقود التأمين المختلفة .

مثل التأمين على الحياة بمختلف أنواعه وصوره ، والتأمين ضد الحوادث

والحريق ، والتأمين على النقل بحرا ، وبراً ، وجوا .

وذلك بعد بيان موجز لكل هذه العقود .

(و) الأحكام الشرعية لعقود الشركات المختلفة وتشمل شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم، والشركات المساهمة أو شركات المواشي الشائعة بين الريفيين بعد بيان موجز لكل هذه العقود.

(ز) حكم كل من المزارعة والمخابرة الشائعتين بين الريفيين الآن ، يزداد على ذلك زكاة الأسهم وزكاة السندات .

وقد نص عليها المنهاج في كتاب الزكاة في مادة الفقه الثانوي لجميع المذاهب.

## فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	كلمة فضيلة الأستاذ الكبير	١٩	إذا نزلت بالفتن ضرورية
	وكيل الجامع الأزهر		إلى الربا
٥	كلمة فضيلة الأستاذ الجليل	٢٠	مناهجنا في هذا الكتاب
	الشيخ إبراهيم البرمالي		بالنسبة للربا
٧	خطبة الكتاب	٢٢	البنوك
٩	مقدمة	٢٣	نشأة البنوك
١١	التنبية إلى أمرين خطيرين	٢٥	إنشاء البنوك الإسلامية
١٢	معنى ملازمة الإسلام لحال جميع البشر	٢٥	رأى بعض رجال الدين بالهند
١٣	الربا	٢٥	رأى بعض رجال الدين بالمملكة
١٣	الأجناس التي يقع في بيعها الربا		العثمانية
١٤	علة الربا في هذه الأجناس	٢٥	رأى بعض رجال الدين في مصر
١٤	أنواع الربا	٢٥	الجهة الأولى لهذا الرأي
١٤	أى أنواع الربا حدد الله على	٢٦	الجهة الثانية لهذا الرأي
	عدم تركه بالحرب	٢٧	المحرمات قسمان : جلي وخفي
١٥	إطلاق لفظ الربا على بيع	٢٧	إباحة إنشاء بنك إسلامي عند
	بعض الأجناس للتهويل		الضرورة
١٦	الربا في المعاملات في هذا الزمان	٢٧	الضرورة إلى الربا بالنسبة للأفراد
١٦	القرض - يستحب للمقرض	٢٧	الضرورة بالنسبة للأمة
	أن يكافئ المقرض	٢٧	رأى المؤلف في إنشاء بنك إسلامي
١٧	هل الربا غاص بما كان في الجاهلية	٢٩	بنك مصر أول بنك إسلامي بمصر
١٧	هل يلاحظ في الربا أن يكون فاحشا	٣٠	أنواع البنوك
١٨	رأى الفقهاء في ربا القرض	٣٠	البنك المركزي
١٩	رأى المؤلف في ربا القرض	٣١	البنوك التجارية

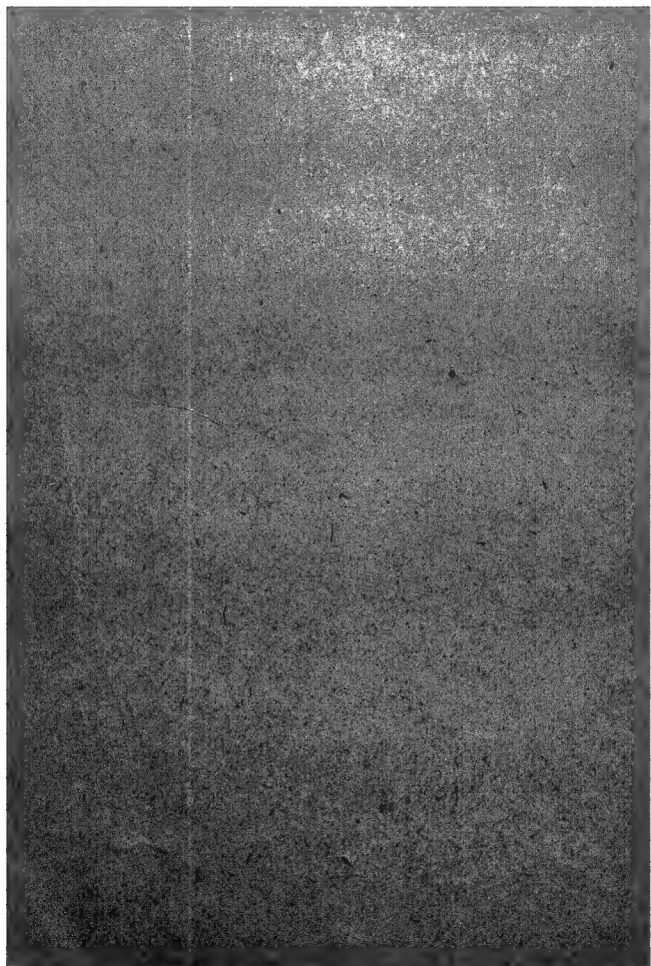
الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حكم القرض بضمان الكيابة	٤١	عمليات البنوك التجارية	٣٢
البنوك العقارية - البنك العقاري المصري	٤٢	إيداع النقود لأجل	٣٢
إقراض البنك العقاري وحكمه	٤٢	إيداع النقود بإخطار	٣٢
السندات العقارية	٤٢	حكم مدين الإيداعين	٣٢
حكم إصدار السندات العقارية	٤٣	الإيداع في خزانة خاصة وحكمه	٣٣
وتداولها		ملحوظة	٣٣
بنك الائتمان العقاري - وإقراض	٤٣	الحساب الجاري	٣٣
الأفراد والجمعيات التعاونية البناء		حكم الحساب الجاري	٣٤
حكم إقراض بنك الائتمان العقاري	٤٤	صندوق التوفير بالبنك والبريد	٣٤
البنوك الزراعية	٤٥	حكم الادخار في صندوق التوفير	٣٥
بنك التسليف الزراعي	٤٥	بالبريد	
إقراض بنك التسليف الزراعي	٤٥	حكم الادخار في صندوق التوفير	٣٥
المزارعين		بالبنك	
إقراضه الجمعيات التعاونية	٤٥	حساب الاعتماد وحكمه	٣٦
للإصلاح الزراعي		حساب الكبير	٣٦
حكم إقراض بنك التسليف الزراعي	٤٦	حكم عمليات الكبير	٣٧
البنوك الصناعية	٤٧	الكفالات وخطابات الضمان	٣٨
إقراض البنك الصناعي غير	٤٧	حكم الكفالات وخطابات الضمان	٣٨
المشتركون في الجمعيات التعاونية		الكيالات	٣٨
إقراضه الجمعيات التعاونية الصناعية	٤٧	القطع على الكيابة والقرض	٣٩
حكم مدين القرضين	٤٨	بضمانها	
الشركات	٤٩	حكم القطع على الكيابة لدى	٣٩
النوع الأول شركات الأشخاص	٤٩	البنك	
شركات التضامن	٤٩	القطع على الكيابة بين الأفراد	٤٠
شركات التوصية البسيطة	٤٩	وحكمه	
		تحصيل الكيابة وحكمه	٤١

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حكم شركة التوصية بالأسهم	٦٣	شركات المحاصة	٥٠
حكم الشركات ذات المسئولية المحدودة	٦٣	الشركات عند الفقهاء الإسلاميين	٥٠
النتيجة لكل ما تقدم	٦٤	شركة الأبدان وحكمها	٥٠
الجمعيات التعاونية	٦٥	حكم شركة مكاتب المحاسبة، ومكاتب المهندسين والمحامين	٥١
الجمعيات التعاونية شركات مساهمة — توزيع ربحها	٦٦	وشركات عمال الشحن والتفريغ وعمال الموانئ، وعمال المهارات	٥١
حكم إنشاء الجمعيات التعاونية	٦٧	شركة المقارضة وحكمها	٥١
تفنيده .. رد الشبكات عن الجمعيات التعاونية	٦٨	شركة الوجوه وحكمها	٥١
المعاملات التجارية في بورصات الأوراق المالية	٦٨	شركة العنان حكمها وشروط صحتها	٥١
الأوراق المالية	٦٨	حكم شركة التضامن	٥٢
الأوراق المالية — الأسهم والسندات	٦٨	حكم شركة التوصية البسيطة	٥٢
سندات قرض الإنتاج	٦٩	حكم شركة المحاصة	٥٤
سوق الأوراق المالية	٧٠	رأى جديد بتوزيع الخسارة حسب عقد الشركة	٥٥
حكم المعاملات في بورصات الأوراق المالية	٧٠	النوع الثاني شركات الأموال	٥٥
حكم بيع وشراء أسهم الشركات والبنوك	٧١	الشركات المساهمة	٥٦
حكم بيع وشراء السندات العقارية	٧١	شركات التوصية بالأسهم	٥٦
حكم بيع وشراء سندات قرض الإنتاج	٧١	الشركات ذات المسئولية المحدودة	٥٧
رأى جديد بمجواز المضاربة في غير التجارة	٧٢	الأحكام — حكم الشركات المساهمة	٥٨
زكاة أسهم الشركات	٧٣	شبكات على شركات المساهمة ودفعها	٥٩
		دفع عام لجميع الشبكات	٦٢



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كيف يتم عقد التأمين عند الأخطار الملكية	٨٧	زكاة السندات	٧٤
التأمين على الحياة تأميناً عادياً	٨٧	سوق القطن	٧٥
التأمين على الحياة تأميناً مختلطاً	٨٨	بيع وشراء القطن بضاعة حاضرة	٧٥
التأمين عند الأخطار الشخصية	٨٨	بيع وشراء القطن بعقود	٧٥
التأمين عند أخطار المسؤولية المدنية	٨٨	بيع وشراء القطن المشتري بعقد قبل قبضه	٧٥
حكم التأمين عند الأخطار الملكية وأخطار المسؤولية المدنية	٨٩	رأى جديد يجوز دفع بعض الثمن في السلم	٧٦
حكم التأمين عند الأخطار الشخصية في الصناعات والمهن الخطيرة	٩٠	أوراق اليانصيب	٧٧
حكم التأمين عند الأخطار الشخصية في غير المهن الخطيرة	٩٠	حكم بيع وشراء أوراق اليانصيب	٧٨
حكم التأمين الاجتماعي الحكومي	٩١	أوراق يانصيب السباق	٧٩
شبهتان على التأمين ودفعهما	٩١	سباق الخيل	٧٩
المزاولة عند الفقهاء	٩٣	حكم السباق	٨٠
التنظيم الحكومي للمزاولة	٩٣	ارتباط أوراق اليانصيب بهذا السباق	٨٢
حكم المزاولة	٩٤	حكم بيع وشراء أوراق يانصيب السباق	٨٢
شركة المواشي	٩٥	عقود التأمين	٨٣
حكم شركة المواشي وتخرج لجنة الفتوى بالأزهر	٩٥	الأخطار التي يتعرض لها الإنسان	٨٣
تخريج المؤلف لحكم شركة المواشي	٩٦	التأمين التبادلي	٨٤
بيان المقرر من المعاملات الحديثة	٩٨	حكم التأمين التبادلي	٨٤
		التأمين التجاري - شركات التأمين	٨٦
		التأمين الحكومي	٨٦
		عقد التأمين التجاري	٨٧





237  
3

Bibliotheca Alexandrina



0609722

طبعة تمبر ٢٩ سابع المين